

الإدمان على العمال الأجانب يدمر قطاع البناء في إسرائيل!



صفحة (٤) من ٤

تغطية خاصة حول قطاع الغاز في إسرائيل



صفحة (٥) من ٤

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٧/٧/٢٠١٥م الموافق ٢٠ رمضان ١٤٣٦هـ العدد ٣٦١ السنة الثالثة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ليد: على نتنياهو الاستقالة في حال توقيع الاتفاق النووي مع إيران!

«نتنياهو قال لمواطني إسرائيل إنه الوحيد الذي يعرف كيفية منع اتفاق

مع الإيرانيين وفي نهاية الأمر وبسببه لم يتم منع هذا الاتفاق السيئ»

قال رئيس حزب «يش عتيد»، عضو الكنيست ياثير ليد، أمس الاثنين، إن على رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، الاستقالة من منصبه في حال وقعت الدول الست الكبرى اتفاقاً مع إيران حول البرنامج النووي للأخيرة. وأوضح ليد سبب مطالبته هذه، خلال مقابلة أجراها معه موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، بأن «نتنياهو قال لمواطني إسرائيل أنا الوحيد الذي يعرف كيفية منع اتفاق مع الإيرانيين، وفي نهاية الأمر وبسببه لم يتم منع هذا الاتفاق السيئ».

واعتبر ليد أن «هذا اتفاق ولد بالخطيئة، وهو اتفاق سيئ، فعندما اجتمعوا (ممثلو الدول الكبرى وإيران) في فيينا، لم يكن هناك مندوب إسرائيلي رفيع، وعندما ذهب إلى الكونغرس والإدارة الأميركية، لا أحد مستعد أن ينصت لكلمة مما يقوله نتنياهو».

وانتقد ليد نتنياهو لأنه لم يركز النقاش على قضية مراقبة البرنامج النووي الإيراني، وقال إن «هذا اتفاق لا يسمح للمراقبين بالحضور والتدقيق فيما إذا كانت إيران تطور سراً سلاحاً نووياً، وهذا الاتفاق إنما يجمد وحسب أجهزة الطرد المركزي، (علماً أنه) يستغرق ٢٤ شهراً بالضبط من أجل استئناف عمل أجهزة الطرد المركزي، وهذا اتفاق يجعل إيران بصورة رسمية دولة عتبه نووية».

وتابع ليد أن «هذا الاتفاق يهددنا أولاً، ولا توجد دولتان أخريان في العالم، في الأمم المتحدة، تقول إحداهما إنها أقسمت على تدمير الأخرى وتتحول الآن إلى دولة عتبه نووية»، وقال إن «نتنياهو ذهب إلى مواطني إسرائيل وقال أنا سامع الاتفاق، وأنا أقول له: لم تمنع الاتفاق وعليك أن تعود إلى بيتك، في سياق متصل، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس، أن حكومة بنيامين نتنياهو تستعد لإحباط إقرار الكونغرس الأميركي للاتفاق النووي المحتمل، على ضوء تقديرات بأن هذا الاتفاق بات «حقيقة ناجزة» رغم أن الجانبين لم يعلنوا التوصل إليه بعد.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين ترجيحهم أن الجانبين سيتوصلان لاتفاق نهائي، وقالوا إن هذا الاتفاق «أسوأ بكثير» من الاتفاق الأولي الذي جرى توقيعه في لوزان قبل أربعة شهور، بادعاء أن الدول الكبرى قدمت المزيد من التنازلات لإيران.

وأضافت الصحيفة أنه على خلفية التقديرات في إسرائيل بأن التوقيع على الاتفاق بات حقيقة ناجزة، فإن إسرائيل تستعد للمعركة القادمة، التي تتمثل بإحباط إقرار هذا الاتفاق في الكونغرس الأميركي.

وقال وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، أول من أمس، إنه «أحرزنا تقدماً حقيقياً، بشأن الاتفاق النووي، لكن لا تزال هناك مسائل صعبة يتعين حلها»، مشيراً إلى استعداد

واشنطن للانسحاب من المحادثات إذا اقتضت الضرورة لذلك، وأضاف أنه «لم نصل بعد إلى الوضع المنشود بشأن العديد من المسائل الأكثر صعوبة».

ولا تزال حكومة إسرائيل تأمل في إدخال تعديلات اللحظة الأخيرة على الاتفاق، رغم أن التقديرات تشير إلى أن احتمالات ذلك ضئيلة. وتحدث وزير الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، في الأيام الأخيرة، مع مسؤولين من فرنسا وبريطانيا وألمانيا واعتبر أن هناك «نقاط ضعف» في الاتفاق.

وتستعد إسرائيل لمواجهة احتمال أن يستخدم الرئيس الأميركي، باراك أوباما، الفيتو في الكونغرس في حال تبين أن أغلبية النواب يعارضون الاتفاق. ووفقاً للصحيفة، فإن إسرائيل تمارس ضغوطاً على أعضاء في الكونغرس من أجل إسقاط الاتفاق في التصويت الأول، وتعمل من أجل تجديد ثلثي أعضاء الكونغرس لمعارضة الاتفاق والاتفاف على الفيتو الرئاسي.

وتوقع مسؤولون إسرائيليون أن ينجح أوباما في تجديد أغلبية في الكونغرس في التصويت الأول على الاتفاق، بسبب تحسب أعضاء في الكونغرس من عرقلة الاتفاق في واشنطن بينما تبدأ الدول الكبرى الخمس الأخرى في عقد صفقات مع إيران. ومن الجهة الأخرى، يعتبر مسؤولون إسرائيليون آخرون أن المعركة على الاتفاق ليست خاسرة بعد وبالإمكان التأثير

على صيغته النهائية.

وانتقدت جهات سياسية إسرائيلية نتنياهو لأنه لم يبدأ اتصالات مع الإدارة الأميركية حول حجم رزمة المساعدات الأمنية التي ستطلبها إسرائيل من أميركا بعد توقيع الاتفاق، وذلك بحسب تلك الجهات، خلافاً للسعودية ودول الخليج التي باشرت بإجراء مفاوضات مع الأميركيين حول تعويضها على الاتفاق.

وكان نتنياهو كسّر تحذيره منغبة الاتفاق الأخذ بالتبلور بين الدول الكبرى الست وإيران حول البرنامج النووي الإيراني، وقال إن ما يحدث في العاصمة النمساوية فيينا في الوقت الحالي لا يمكن اعتباره انطلاقاً وإنما انهيار ووصول في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقدهته الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد، الصيغة الأخذة بالتبلور مع إيران بأنها أسوأ من تلك التي تم التوصل إليها في حينه مع كوريا الشمالية وأفُضت في نهاية المطاف إلى حصول بيونغ يانغ على ترسانة أسلحة نووية.

وأضاف نتنياهو أن التنازلات التي تقدم إلى إيران تزداد يوماً بعد يوم وأن مئات المليارات من الدولارات التي ستدفق إلى الاقتصاد الإيراني في جراء هذه الصيغة ستستخدم لتصعيد النشاطات الإرهابية التي تمارسها إيران في أنحاء العالم كافة، وأكد مرة أخرى أن إيران تشكل تهديداً غير تقليدي وتهديداً تقليدياً كبيراً جداً على إسرائيل ودول المنطقة

وباقى دول العالم.



(أب)

ويبقى دول العالم.

ليبرمان يتوقع سقوط حكومة نتنياهو أو تغيير تشكيلتها قبل نهاية ٢٠١٥

توقع عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المعارض، سقوط حكومة نتنياهو الحالية أو تغيير تشكيلتها قبل نهاية سنة ٢٠١٥ الحالية، وأشار إلى أنها لن تتمكن من تمرير مشروع ميزانية الدولة العامة في الوقت الذي تتمتع فيه بدعم ٦١ عضو كنيست فقط.

وأكد ليبرمان خلال مشاركته في ندوة ثقافية في مدينة بئر السبع (السبت)، أن هناك فجوات في المواقف الأيديولوجية بينه وبين رئيس الحكومة، واتهم هذا الأخير بالتخلي عن جميع الثوابت في الصيغة السياسية التي عقدها مع حزبي الحريديم (اليهود المتشددين دينياً). وتطرّق ليبرمان إلى مناسبة مرور عام على عملية «الجرف الصامد» العسكرية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنّها في قطاع غزة الصيف الفائت، وكان يتولى خلالها منصب وزير الخارجية، فقال إن إسرائيل مكنت حركة «حماس» بعد هذه العملية من إنتاج صواريخ ومخبر أنفاق هجومية في مقابل الهدوء الذي تمنحه الحركة لها. وأضاف أنه كان قد أوضح في حينه لرئيس الحكومة أنه لا طائل من وراء أي عملية عسكرية لا تسفر عن تفويض حكم «حماس» في غزة.

اتهام ٦ مواطنين عرب من النقب بينهم ٤ معلمين بتأييد «داعش»!

قدمت النيابة العامة الإسرائيلية لوائح اتهام ضد ستة مواطنين عرب من النقب نسبت فيها إليهم تهمة تأييد تنظيم «داعش».

وسمحت الرقابة الإسرائيلية، أمس الاثنين، بالنشر حول هذه القضية. وكان جهاز الشاباك والوحدة المركزية في الشرطة في منطقة النقب قد اعتقلا ستة.

وقال بيان صادر عن الشاباك إن أربعة بين المتهمين معلمون ووفقاً لبيان الشاباك، فإن التحقيقات أظهرت أن المعتقلين عقداوا اجتماعات سرية جرت خلالها مناقشة عقيدة تنظيم «داعش»، وأن قسماً منهم سعى إلى نشر أفكار التنظيم بين أفراد عائلته وأصدقائه ومعارفه، وأن بعضهم كان يعزّم السفر إلى سورية من أجل الانخراط في صفوف التنظيم.

وإدعى الشاباك في بيانه أن المعلمين المعتقلين حاولوا إقناع زملاء لهم وتلاميذهم بفكر «داعش».

وقد جرى التحقيق في إطار هذه القضية مع العديد من المعلمين وكذلك مع مدير مدرسة اشتبه بأنه كان على علم بنشاط قسم من المعلمين المتهمين ولم يتخذ إجراءات ضدهم، لكن مدير المدرسة أكد خلال التحقيق أنه لم يكن على علم بشيء من هذا القبيل. أخذ المعتقلين هو بشير أبو القيعان (٢٦ عاماً) ومن سكان بلدة حورة ويعمل معلماً في المدرسة الابتدائية في القرية. وقد اعتقل في ١٧ أيار الماضي. وبحسب الشاباك فإنه اعترف بأنه عمل على نشر أفكار «داعش» من خلال شبكات التواصل الاجتماعي في الإنترنت وبواسطة إرسال أفلام «داعش» إلى أقاربه وأصدقائه ومعارفه. وقدمت النيابة العامة لائحة اتهام ضده إلى المحكمة المركزية في مدينة بئر السبع، في ١١ حزيران الماضي، ووجهت إليه تهم نشر وحيارة وتوزيع مواد لتنظيم محظور وتأييد تنظيم إرهابي.

كذلك قدمت النيابة لائحة اتهام ضد أكرم أبو القيعان (٢٦ عاماً) من سكان حورة أيضاً. وبحسب الشاباك فإنه اعترف بأنه أيد «داعش» وشارك في اجتماعات لمؤيدي التنظيم في القرية. وهو متهم بالمشاركة في اجتماع لتنظيم محظور.

واعتقل محمد أبو القيعان (٢٧ عاماً) وهو معلم في المدرسة الثانوية في حورة، في الثاني من حزيران الفائت. وبحسب الشاباك اعترف بأنه خطط للسفر إلى سورية من أجل الانضمام إلى «داعش» تحت غطاء السفر لأداء العمرة. وهو متهم بالمشاركة في اجتماع لتنظيم محظور والتآمر على تنفيذ جريمة ومحاولة ممارسة نشاط في تنظيم محظور ومحاولة مغادرة البلاد بصورة غير قانونية.

ومعتقل آخر هو عيسى أبو القيعان (٢٧ عاماً) واعتقل في ١٣ حزيران الماضي. وبحسب الشاباك فقد اعترف بأنه خطط للسفر إلى سورية في تموز الحالي من أجل الانضمام إلى «داعش» تحت غطاء السفر لأداء العمرة. وهو متهم بالتآمر على تنفيذ جريمة ومحاولة العمل في تنظيم محظور والمشاركة في اجتماع لتنظيم محظور ومحاولة الخروج من البلاد بصورة غير قانونية.

كذلك اعتقل الشاباك شريف أبو القيعان (٢٣ عاماً) من سكان قرية عتير غير المعترف بها، وهو متهم بالتآمر على تنفيذ جريمة وممارسة نشاط في تنظيم محظور والمشاركة في اجتماع لتنظيم محظور ومحاولة الخروج من البلاد بصورة غير قانونية.

والمعتقل الأخير هو حمزة أبو القيعان (٢٦ عاماً) وهو معلم، وبحسب الشاباك فإنه تبين من التحقيق معه أنه يؤيد «داعش» وشارك في اجتماعات لمؤيدي التنظيم عقدت في حورة.

وقال الشاباك في بيانه إن «الغالبية الساحقة من الجمهور العربي في إسرائيل تعارض داعش إلى درجة النفور من هذا التنظيم. وضلوع معلمين في نشر أفكار داعش والنشاط المنسوب إليهم، يشكل استفزازاً سافراً لوظائفهم ومسا بالثقة المنوطة لهم من جانب جهاز التعليم والأهالي والتلاميذ».

من جانبه، أصدر وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، تعليمات بسحب رخص التعليم من المعلمين الضالعين في القضية وانهاج سياسة «صفر تسلاج» تجاههم، رغم أنهم لم يدينوا بعد. وقال بينيت «سنعمل بصورة متشددة للغاية تجاه المعلمين الذين استغلوا وظيفتهم وبدلاً من الحفاظ على تلاميذهم، التحقوا الأذى بهم، ويوجد لدينا صفر تسلاج من يريديون إلحاق الأذى بنا في بلدنا، وستحافظ على جهاز تعليم نظيف ولن نسمح لأحد بأن يلوث أولادنا».

وأعلنت وزارة التربية والتعليم أنها ستقوم بنشاط داخل المدارس التي كان يعمل فيها المعلمون المتهمون في هذه القضية في الأيام القريبة المقبلة، وأنها ستعمل «من أجل إعادة الثقة والاستقرار بين العربيين والتلاميذ»، علماً أن جهاز التعليم العربي في النقب يعاني من تمييز صارخ، سواء من حيث توفر المدارس وبعدها عن التجمعات السكنية ومن حيث مباني المدارس وخاصة في القرى غير المعترف بها. وتمارس وزارة التربية والتعليم باسم حكومات إسرائيل هذا التمييز منذ عشرات السنين.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي والخبير في شؤون العلاقات الأميركية – الإسرائيلية

كيفا إدار لـ «المنتدى الإسرائيلي»: يمكن وصف العلاقة بين نتنياهو وأوباما بأنها انعدام ثقة مطلق!

كتب بلال ظاهر:

ترددت أنباء في إسرائيل، في الآونة الأخيرة، تفيد أن حكومة بنيامين نتنياهو تعزّم القيام بحملة في الكونغرس الأميركي، وإقناع أكبر عدد ممكن من أعضائه بعدم تأييد اتفاق محتمل تتوصل إليه الدول الكبرى وإيران حول البرنامج النووي للأخيرة.

وإسرائيل ستعمل من أجل إحباط إقرار الكونغرس لهذا الاتفاق، وسط تقديرات إسرائيلية بأن هذا الاتفاق بات «حقيقة ناجزة».

وتأتي هذه الحملة الإسرائيلية في وقت يستمر فيه التوتر والأزمة في العلاقات بين نتنياهو والرئيس الأميركي، باراك أوباما. وقد دخل مؤخرًا إلى خط التوتر هذا السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن وعضو الكنيست الحالي عن حزب «كولانو»، مايكل أورن، الذي نشر سلسلة المقالات في صحف أميركية، بادعاء تسويق كتاب من تأليف صدر حديثاً في الولايات المتحدة حول فترة توليه منصب السفير في واشنطن. لكن أورن شنّ في هذه المقالات هجوماً شديداً ضد أوباما واعتبر أنه يعاني من عقدة لأن والده مسلم.

وفي غضون ذلك، فشل نتنياهو في تمرير خطة حكومية يرسخ من خلالها احتكار الغاز بأيدي شركتي «ديلك» الإسرائيلية ونوبل إنرجي» الأميركية، لعدة سنوات، بعدما فشل في تجنيد أغلبية بين أعضاء الكنيست لتأييد هذه الخطة. والافتقار أن نتنياهو لم يتمكن حتى من تجنيد

جميع أعضاء الكنيست من الائتلاف الحاكم.

حول هذه المواضيع أجرى «المنتدى الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «المونيتور» الإلكتروني والخبير في العلاقات الأميركية – الإسرائيلية، عكيفا إدار.

«*» «المنتدى الإسرائيلي»: تردت أنباء عن أن إسرائيل ستحاول إحباط إقرار الاتفاق بين الدول الكبرى وإيران في الكونغرس. هل بمقدورها أن تفعل ذلك؟

إدار: «في حال التوصل إلى اتفاق بين الدول الكبرى وإيران، فإنه يجب طرحه على الكونغرس، بموجب قانون تم سنه مؤخراً، والحصول على مصادقة الكونغرس. إن مر الأخير قراراً، بعد خطاب نتنياهو أمام مجلسي الشيوخ والنواب، في آذار الماضي، يقضي بأنه يجب مصادقة الكونغرس على الاتفاق مع إيران قبل توقيعه، ورغم أنه لا توجد للكونغرس صلاحيات في القضايا الخارجية، إلا أن بحوزته أدوات يتمكن من خلالها من معاقبة الرئيس باراك أوباما، والرئيس يأخذ ذلك بالحسبان، ولذلك فإن الإدارة في واشنطن تعمل طوال الوقت مقابل الإيرانيين وشركائهما، وهم الدول الخمس الكبرى الأخرى، وكذلك مقابل الرأي العام الأميركي. من جهة ثانية، فإن الجميع في الولايات المتحدة يفكرون في هذه الأثناء بأمر واحد، وهو الانتخابات المقبلة، وقد صرحت مرشحة الحزب الديمقراطي للرئاسة، هيلاري كلينتون، مؤخراً، أن إيران تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل حتى لو تم التوقيع على اتفاق نووي معها، وهذا يعني أنه حتى الحزب الديمقراطي متهم بإسرائيل، وأن على الرئيس إقناع أعضاء حزبه أيضاً، الذين يفكرون بالانتخابات، خاصة وأنه

ستجري انتخابات للكونغرس في تشرين الثاني المقبل. لذلك ينبغي أخذ كل هذه الأمور بالحسبان».

«*» كيف تصف العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل اليوم؟

إدار: «ثمة مستويان من العلاقات: أولاً العلاقات مع رئيس الحكومة، وهو الذي يقرر في السياسة تجاه الولايات المتحدة، ويمكن وصفها بأنها انعدام ثقة مطلق، والأمر نفسه بالنسبة لنتنياهو، الذي يرى بأوباما أنه مسلم ولا

يكتشر بإسرائيل، وهذا في أسوأ الأحوال، بينما في أفضلها فإن نتنياهو يعتقد أن أوباما يفتقر للخبرة وساذج ولا يفهم الشرق الأوسط، وأنه كارثة بالنسبة لدولة إسرائيل. وإذا قرأت المقالات التي نشرها مؤخراً مايكل أورن، فقد قال في أحدها أنه توجد لدى أوباما عقدة لأن والدته مسيحية والوالدة مسلم، ونتنياهو رفض التنديد بما كتبه أورن، وذلك لأنه يفكر مثله تماماً، من الجهة الأخرى، فإن وضع العلاقات بين المستويات المهنية في كل من الجانبين، وخاصة الأمنية، مختلف. ففي هذه المستويات يتحدثون بصورة مختلفة، وهم يتحدثون عن الفلسطينيين واحتمالات تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، في الضفة الغربية وفي قطاع غزة أيضاً، وأن هذه مصلحة أمنية لإسرائيل. وهذا يعني أنه في حال تغير الحكم في إسرائيل، وتشكلت حكومة متزنة أكثر، لن تكون هناك مشكلة لدى المستويات المهنية في وزارتي الدفاع والخارجية بالعمل مع المستويات المهنية الموازية في الولايات المتحدة. أي أن العلاقات في هذا المستوى لا تتأثر بهوية الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة الإسرائيلية. وهناك تعاون

استخباري وثيق بين الجانبين حول ما يحدث في الشرق الأوسط».

«*» بالنسبة لمايكل أورن، فقد قال في مقابلة معه مؤخراً، حول مقالاته التي هاجم فيها أوباما، إن الرئيس الأميركي فاجأ إسرائيل في خطاب القاهرة، العام ٢٠٠٩، عندما ربط بين تأسيس إسرائيل والمحرقه وليس بين تأسيس إسرائيل والجذور اليهودية، في البلاد. هل هذا كان سبباً جعله يهاجم أوباما بهذا الشكل؟

إدار: «هذا الإدعاء قيل في حينه، وهو ليس أمراً جديداً. وفي الوقت نفسه بالإمكان الإشارة إلى مناسبات كثيرة ربط فيها نتنياهو ذاته بين دولة إسرائيل والمحرقه. لكن مايكل أورن تجاوز كافة المعايير الدبلوماسية، خاصة وأنه كان سفيراً لإسرائيل خلال فترة إدارة أوباما. وما فعله أورن هو أمر غير مسبق، من جهة ثانية، فإن هناك عدداً كبيراً من المؤرخين الذين يعتقدون أن دولة إسرائيل ما كانت ستقوم، والأمم المتحدة ما كانت ستقر القرار ١٨١ (قرار تقسيم فلسطين) من دون المحرقه ومن دون وجود الشعور بالذنب، وبإمكانني أن أوجهك إلى كتاب من تأليف عديديت زرطال، شريكتي في تأليف كتاب حول المستوطنين، وتطلق على العلاقة بين قيام إسرائيل والمحرقه تسمية «الحب الموت»، وتتحدث في كتابها عن كيفية استغلال الحركة الصهيونية للمحرقه من أجل تحويل اليهود إلى أمة، لذلك فإن هناك إجماعاً واسعاً بين المؤرخين، الإسرائيليين واليهود، على أن الكيان الإسرائيلي في هذه البلاد مرتبط بشكل وثيق بحدوث المحرقه، وأوباما لم يخترع هذا الأمر في خطاب القاهرة».

«*» هل الأزمة في العلاقات بين نتنياهو وأوباما تؤثر على العلاقات بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة؟

إدار: «بشكل تاكيد. فقد صدر مؤخراً تقرير أعده (الدبلوماسي الأميركي اليهودي) دنيس روس، ويتحدث فيه عن هذا التوتر بين نتنياهو وأوباما، حول إيران وأيضاً حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ويستخدم عبارة أن اليهود الأميركيين موجودون جراء هذا التوتر بين المطرقة والسندان، وأنهم يتخوفون من الوفاء المزدوج، ليس موجوداً في الولايات المتحدة فقط، وكل هذا الأمر يبدأ من استمرار الصراع والاستيطان وانتهاك حقوق الإنسان. ويهود الولايات المتحدة ليبراليون جداً، وأكثر من ٧٠٪ منهم يؤيدون الديمقراطيين، وهناك أقلية تتضامن مع إسرائيل في مواضيع أخرى».

«*» هل سيكون هناك تأثير على نتنياهو وحكمه في أعقاب فضله في إقرار الخطة الحكومية لموضوع احتكار الغاز في الكنيست وعدم تمكنه من تجنيد أغلبية مؤيدة لهذه الخطة؟

إدار: «اعتقد أن هذا الأمر كان مؤشراً إلى أن هذه الحكومة لن تصمد لوقت طويل، مثلما قال (رئيس حزب «يسرائيل بيتينو») أفيغدور ليبرمان قبل عدة أيام، وموضوع الغاز هو لبنة هامة تسقط من هذا السور الذي يسمى الائتلاف».

باحثان من «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب:

مطلوب من إسرائيل تفكير جريء يحدّد أن ظاهرة «داعش» أشدّ خطراً حتى من التهديد الإيراني!



داعش في سورية.

المساعدة الإنسانية المقدمة من قبل إسرائيل إلى هذه الأطراف، الذين ينظر إليهم باعتبارهم متمردين يقاتلون نظام الأسد والقوى المناصرة له (فيلق القدس التابع لإيران، حزب الله ومليشيات شيعية)، تعطي انطباعا بأن إسرائيل تقدم مساعدة إنسانية وعسكرية إلى أطراف الجهاد السلفي مثل «جبهة النصرة» التي تقاتل نظام الأسد. ويجري تضخيم هذا الانطباع من قبل أطراف «المحور» (إيران، نظام الأسد، وحزب الله)، الذين يشنون حرباً إعلامية غايتها تحريض السكان الدرزي في إسرائيل ضد سياسة حكومة إسرائيل، وضد المساعدة الإنسانية المقدمة من قبلها في مرتفعات الجولان.

إن الرد الوحيد، الملائم لكافة السيناريوهات المشار إليها، هو تعزيز وتوسيع أدوات التأثير الإسرائيلية في جنوب سورية وفي الجولان. ولهذا الغرض، يوصى بوضع إستراتيجية مشتركة مع الأردن، بدعم أمريكي، تهدف إلى إيجاد منطقة تأثير مشتركة في جنوب سورية. وفي هذا الإطار، ينبغي السعي للتنسيق مع لاعبين «إيجابيين» (أو أقل سلبية)، مثل قوات «الجيش السوري الحر»، وتجمعات سكانية محلية، وتنظيمات لا تنتمي إلى الجماعات السلفية المتشددة، وأقليات سكانية مثل الدروز، على أن تركز هذه الشراكات، حتى لو كانت مؤقتة فقط، على مساعدة عسكرية وإنسانية، وعلى تأمين حاجات حيوية للسكان، توصلاً إلى اقتصاد حدود يشمل قوات تزويد بمنتجات من إسرائيل إلى جنوب سورية. وتتمتع إسرائيل والأردن بقدرات جوية وقدرات منطوية تستطيعان بواسطتها إنشاء «منطقة عطر جوي» في مناطق محددة، وفي الوقت نفسه منح غطاء دفاعي عن بعد للاعبين يتعاونون معهما، من دون استخدام قواتهما البرية. إن نشاطا من هذا القبيل من شأنه أن يعزز التحالف الاستراتيجي بين الأردن وإسرائيل، ويكبح تمدد نفوذ إيران وحزب الله، من جهة، ونفوذ «جبهة النصرة» وأطراف جهادية سلفية من جهة ثانية، وأن يمنع نشوء «فراع» يتطخّن تنظيم «داعش» إلى ملته. ومن الضروري، أن يكون الدروز، سواء في جبل الدرّوز أو في مرتفعات الجولان السوري، جزءاً من تشكيلة اللاعبين المشار إليهم كشركاء لإسرائيل والأردن. ومن خلال ذلك، توفر إسرائيل والأردن منطقة آمنة يمكن أن تشكل ملاذاً لنازحين دروز، من أجل منحهم المساعدة الإنسانية المطلوبة.



داعش في سورية.

الغالبية الساحقة من سكانها هم من السنة. وتبعاً لذلك، يصعب على إيران حشد التأييد في صفوف غالبية السكان في تلك الدول وأحداث تغيير في موازين القوى الداخلية. وثمة صعوبة إضافية تواجه إيران في هذا السياق، هي أن مورادها في الوقت الحاضر موزعة على عدد كبير من الساحات. ومن جراء ذلك، يصعب عليها إنشاء كتلة تأثير حرجة. وفي المقابل، فإن التنظيم «داعش» طاقة كامنة كبيرة على تهديد الدول المجاورة لإسرائيل، ولا سيما قدرة تأثير في مجموعات من السكان السنة المصابين بالإحباط، والطريق مسدودة في وجههم، وبالعقل، حالياً يتبنى متطوعون من الدول السنة فكرة «داعش»، ويلتحقون بصفوها. وحتى الآن جرى احتواء هذا التهديد بفضل جهد كبير من الأنظمة التي لا تزال تسيطر على مقاليد السلطة. لكنه تعاطف وازداد في الدول الفاشلة والمفككة في المنطقة. إن سيطرة تنظيم «داعش» على سورية، وربما على معظم التراب السوري، من شأنه أن يحدث موجات عارمة من الفوضى في كل من الأردن، ولبنان، وشبه جزيرة سيناء، وحتى العربية السعودية وإمارات الخليج.

من منظور إسرائيل، من الصعب تصور سيناريوهات سلبية أكثر من انغمار الأردن بنشطاء من تنظيم «داعش» يهددون الأسرة الملكية ويزعزعون الاستقرار في المملكة. وثمة اعتبار مهم إضافي في تحديد السياسة الإسرائيلية، ألا وهي شبكة العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة التي عقدت العزم على محاربة تنظيم «داعش»، أولاً. ومن شأن ضربة إسرائيلية لإيران، حتى لو كانت غير مباشرة، أن تؤدي إلى تعزيز قوة «داعش»، وأن تشكل طبقة سلبية إضافية في شبكة العلاقات المتوترة بين إسرائيل والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، إن ضربة من هذا القبيل من شأنها أن تتعارض مع مصالح الدول الغربية. في فترة يطلب فيها من إسرائيل أن تساعد حكومات هذه الدول في الصراع الذي تخوضه ضد حملات المقاطعة ونزغ الشرعية عن إسرائيل.

ماذا تستطيع إسرائيل أن تفعل برغم كل ذلك؟

أمام هذه المجموعة من العقّد، اختارت إسرائيل أن تركز على التعامل مع سيناريو استمرار الفوضى، وعملت على إنشاء أدوات تأثير على جماعات المتمردين وقيادات محلية في جنوب سورية، وبנוء خاص في الجولان. إن

محلل عسكري إسرائيلي بارز:

القدرة القتالية لـ«داعش» في سيناء تشكل تحدياً جديداً للجيش الإسرائيلي!

باحث في «معهد دايان»: «داعش» تحول إلى ميليشيا عسكرية بكل معنى الكلمة

في حال تخفيف الجيش المصري الضغط الذي يمارسه على الإرهابيين في سيناء، أو بسبب شعور الإرهابيين بالثقة بأنفسهم وبأن الوقت حان لفتح جبهة ضد إسرائيل. وهذا يمكن أن يحدث بأسرع مما كان يظن. كما يجب الاعتراف بأن السياح الحدودي لا يمكنه أن يكبح بغالعية «جيشاً» متمرساً مدرّباً وخبيراً في استخدام وسائل قتالية متعدّدة.
وقال البروفسور إيال زيسسر، الباحث في «معهد دايان لدراسات الشرق الأوسط» في جامعة تل أبيب، إن الهجوم الإرهابي الذي شنّه تنظيم «داعش» في شمال شبه جزيرة سيناء الأسبوع الماضي، يثير مخاوف محقة في إسرائيل حيال احتمال سعي التنظيم إلى القيام بهجمات كبيرة مشابهة ضد الجنود الإسرائيليين على طول الحدود الإسرائيلية - المصرية. وأضاف زيسسر: لم تمر بضعة أيام حتى أرسل «داعش» ما يذكر إسرائيل بوجوده وما يشكل تحديراً لما ستحملة الأيام المقبلة، وذلك عندما أطلق عليها عدة صواريخ بالقرب من الحدود في سيناء، بحجة أن إسرائيل تساعد الجيش المصري في الحرب ضدّه. لكن «داعش» لا يحتاج إلى ذرائع كي يهاجم إسرائيل، ورجاله (الذين كانوا سابقاً يحملون اسم «أنصار بيت المقدس») أطلقوا في السنوات الأخيرة صليات من الصواريخ في اتجاه مدينة إيلات، وفي العام ٢٠١١ قاموا بهجوم على طريق ١٢ بالقرب من الحدود المصرية - الإسرائيلية، قتل من جرّاه ٨ جنود ومدنيين إسرائيلييين.

ومع ذلك، أشار زيسر إلى أن شيئاً ما قد تغير في شبه جزيرة سيناء خلال السنوات الأخيرة، فالهجوم على مواقع الجيش المصري يثبت أن التنظيم ازداد قوة تحت أعين الساهرة لإسرائيل ومصر، وهو لم يعد عبارة عن بضع خلايا إرهابية سرية تقوم بهجمات محدودة ثم تهرب بعد ذلك إلى مخابئها. إن هجوم ٣٠٠ مخرب في وضغ النهار يهدف للسيطرة على بلدة مصرية (الشيخ زويد) والاحتفاظ بها، يدل على أن التنظيم توسع إلى ميليشيا عسكرية بكل معنى الكلمة، وأنه ينشط في أماكن واسعة من شبه جزيرة سيناء حيث يقيم قواعد ومعسكرات تدريب ويحكم سيطرته من دون أي عائق. كما يدل هذا الهجوم على القدرة العسكرية العملياتيّة لـ«داعش» سيناء الذي لا يعوزه السلاح والتدريب والمقاتلون، وعلى قدرته على القيادة والتحكم. كما يشير هذا كله للأساف الشديد إلى فشل الجيش المصري المستمر في استعادة السيطرة على أماكن انتشار «داعش» في شمال شبه جزيرة سيناء ووسطها.



القوى الكبرى وينطوي ضمناً على الاعتراف بإيران «دولة عتبة نوبية»، في وقت تواصل إيران تفعيل أذرعها التي تمتلك قدرات على استهداف كل نقطة في إسرائيل بالصواريخ، من لبنان، وسورية، وحتى قطاع غزة، وقدرة على شن هجمات إرهابية داخل إسرائيل. هذا وضع غير مقبول من وجهة نظر إسرائيل، وهذا هو منشأ التطلع الإسرائيلي إلى تفكيك «المحور الشيعي».

لكن على إسرائيل أن تواجه رؤية بعض الدول الغربية (وربما أيضاً الإدارة الأميركية) التي تعتبر أن إيران بالذات، طرف داعم للاستقرار ضد الفوضى السائدة في سورية، والعراق، والشرق الأوسط بأسره، جزءاً محاربتها لتنظيم «داعش»، وبناء على تقييم أنها دولة مسؤولة، يمكن أن نقيم بينها وبينها قواعد لعبة، حاكمة للصراع مقبولة.

انطلاقاً من فرضية أن دولة إسرائيل تستعد لمواجهة المستجّدات، ومن خلال إدراك أن خيار اللوقوف على الحياد أخذ بالتآكل، يترتب عليها إعادة النظر في منظومة الاعتبارات الاستراتيجية التي استمدت منها سياسة عدم التدخل. وفي هذا الإطار المطلوب هو تفكير جريء يحدّد أن ظاهرة «داعش» تشكل تهديداً أخطر حتى من التهديد الإيراني، حيث أن سيناريو نجاح التنظيم في الاستيلاء على أراض في الجولان والتمركز فيها، سيضع إسرائيل في مواجهة طرف لا يخضع لقواعد لعبة، كتلك القائمة بين الدول، على عكس إيران، وسورية، وحزب الله، التي يخضع الصراع معها إلى «قواعد لعبة» منطقية ومنظمة. كما ينبغي افتراض أنه إذا سقطت هضبة الجولان ومناطق إضافية يسيطر عليها الأسد وحلفاؤه في قبضة «داعش»، فسوف تقع أيضاً الأسلحة الموجودة في تلك المناطق على اختلاف أنواعها، بيد التنظيم. وقد برهنت التجربة على أن تنظيم «داعش» يعرف كيف يفعل منظومات أسلحة متطورة، وكيف يجند فارين من جيش العراق وسورية ضمن صفوفه، وسيكون أي سلاح إستراتيجي في حيازته أخطر على إسرائيل من بقلته بيد «المحور الإيراني» الذي يخضع لاعتبارات ومقيدات.

وهناك مؤشر إضافي على أن تنظيم «داعش» يشكل تهديداً رئيساً، مرتبط بسياسات ووضع جارات إسرائيل وحليفاتها كذلك، إن إيران وامداداتها تشكل بالفعل عدواً مشتركاً لإسرائيل والأردن، ومصر، والعربية السعودية، ودول الخليج، لكن قدرة إيران على إلحاق الأذى بهذه الدول محدودة لأن

أكد باحثان من «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب أنه في ضوء آخر المستجدات التي طرأت على الأوضاع الإقليمية، بات المطلوب من إسرائيل تفكير جريء يحدّد أن ظاهرة «داعش» تشكل تهديداً أخطر حتى من التهديد الإيراني، حيث أن سيناريو نجاح هذا التنظيم في الاستيلاء على أراض في هضبة الجولان والتمركز فيها، سيضع إسرائيل في مواجهة طرف لا يخضع لقواعد لعبة» كتلك القائمة بين الدول، على عكس إيران وسورية وحزب الله التي يخضع الصراع معها إلى «قواعد لعبة» منطقية ومنظمة. وجاء تأكيد هذين الباحثين وهما أودي ديكل وعومر عينايف في إطار «ورقة تقدير موقف» جديدة صادرة عن المعهد المذكور مؤخراً حول آخر التطورات في سورية، وكتب الباحثان:

إن موازين القوى الحالية في سورية تتأثر بالصدع ثلاثي الأقطاب في منطقة الشرق الأوسط، بين المحور الشيعي بقيادة إيران، والمحور السني بقيادة العربية السعودية، والعنصر السلفي - الجهادي بقيادة تنظيم «داعش» الذي يشكل القطب الثالث، وساحة القتال الرئيسية اليوم هي سورية التي يتواجه على أرضها جميع أصحاب المصالح - المجموعات التابعة لـ«المحور الشيعي»: المجموعات التابعة لـ«المعسكر السني» ومن ضمنها عناصر الجهاد العالمي: تنظيم «داعش»؛ القوى الكبرى، مثل روسيا والولايات المتحدة؛ الأقليات التي تقاتل للبقاء مثل الأكراد، والدروز، والعلويين؛ والدول المجاورة لسورية كذلك. ومن جراء صعوبة تقدير ورسم معالم الوضع النهائي للحرب في سورية، وانطلاقاً من فرضية أن سورية لن تعود إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب الأهلية، هناك ميل لشرح ثلاثة سيناريوهات أساسية لمستقبل سورية: (١) سيطرة إيرانية بمشاركة حزب الله والأقليات العلوية، اللذين يواصلان التحكم بمرآكز الثقل في سورية؛ (٢) سقوط سورية في قبضة القوى السلفية، مع سيطرة تنظيم «داعش»؛ (٣) استمرار الفوضى من دون حسم واضح، وخليط متنافر من الأطراف المتناحرة.

سياسة عدم التدخل الإسرائيلية

أقصى الصراع بين القوى الإقليمية وانعكاسه في الحرب الدائرة في سورية، بالإضافة إلى عدم اليقين تجاه مستقبلها، وعدم القدرة عموماً على التنبؤ به، وعلى وجه الخصوص محدودية قدرة التأثير في الأحداث، وعدم الرغبة في الفرقى في الدوامة الإقليمية وتحمل مسؤولية نتائجها، إلى بلورة سياسة عدم تدخل إسرائيلية في الحرب الدائرة في هذا البلد. لقد حددت

حكومة إسرائيل منذ فترة ليست بعيدة أن إيران هي التهديد الرئيس لدولة إسرائيل، سواء مباشرة أو بواسطة أذرعها- حزب الله ونظام بشار الأسد. وفي الظاهر، تحسّن وضع إسرائيل الإستراتيجي نتيجة تكهك الحلقة السورية من «المحور الإيراني» من دون أن تضطر إلى بذل جهود وموارد وتحمل مخاطر كبيرة. كما يبدو الاعتقاد أن مجال المصالح المشتركة بين إسرائيل والدول السنية التي ما زالت فاعلة كدول قد اتسع، وأن هناك أساساً لقيام تعاون متمحور حول السعي لتحديد التأثير الإيراني في المنطقة، وهندسة سورية في حقبة ما بعد بشار الأسد، وعلى هذه الخلفية، تمتنع إسرائيل عن استباق تطور الأحداث، وعن اختيار السيناريو المفضل لديها من بين ثلاثة خيارات سيئة: سيطرة إيران، أو «داعش»، أو استمرار الفوضى في سورية.

ارتكزت هذه السياسة على إدراك، ليس بعيداً عن المنطق في المطلق، أنه في الواقع الحالي لا يوجد فائدة في الاعتماد على طرف ما، وأنه لا يمكن التأثير في هندسة سورية من دون «الجزمة العسكرية» في الميدان، أي من دون تدخل عسكري مكثّف.

نحو تغيير استراتيجي للوضع

إن انزلاق الأحداث من سورية إلى إسرائيل، والذي تجلّى عبر ضغط أبناء الطائفة الدرزية على حكومة إسرائيل من أجل مساعدة إخوانهم والدفاع عنهم، بالإضافة إلى التقدير بأن الحلقة الحاسمة التي سيسخر فيها نظام الأسد آخر مقاهله - التطور الذي سيهدد إيران إلى زيادة تورطها في الحرب الدائرة في سورية- وبالإضافة إلى احتمال سيطرة تنظيم «داعش» على مناطق إضافية يخليها جيش الأسد، كل ذلك يحتم على إسرائيل إجراء تقويم استراتيجي للوضع، الغاية منه التحقق من حقيقة الأمور والأهداف التي من شأنها خدمة مصالحها، وتوجيه أفعالها طبقاً لذلك.

إن الفرضية الأساس لصانعي القرار في إسرائيل قبل تبدل المشهد في منطقة الشرق الأوسط منذ سنة ٢٠١١ ولحقاق، هي أن إيران تشكل التهديد الاستراتيجي الرئيس لإسرائيل. إن برنامج إيران النووي الطموح الذي يعالج اليوم في إطار دولي، كان ولا يزال محور تركيز مساعي إسرائيل الدبلوماسية والعسكرية، علاوة على ذلك، إسرائيل قلقة من اتفاق قد يعقد بين إيران

قال المحلل العسكري الإسرائيلي البارز رون بن يشاي إن القدرة القتالية لتنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش») في سيناء تشكل تحدياً جديداً للجيش الإسرائيلي.

وجاءت أقواله في سياق تحليل نشره في نهاية الأسبوع الفائت في الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، استهله بالقول: «إن الهدف من الهجوم الإرهابي الذي شنّه تنظيم داعش في سيناء مؤخراً هو زعزعة الحكم المصري العلماني للرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر. لكن يبدو من التقارير الأولية وغير الواضحة الأنيّة من سيناء أن ليس السيسي وحده من يجب أن يقلق بل إسرائيل أيضاً».

ومضى قائلاً: «على المدى القصير يجب أن نستعد لاحتمال أن يتطوّر الهجوم على ١٥ موقعا ومركزا لقوات الأمن المصرية في شمال سيناء، ما أدى إلى مقتل عشرات الجنود المصريين، إلى هجوم في اتجاه الحدود الإسرائيلية. ففي السنوات الأخيرة قام رجال الجهاد العالمي في سيناء بمهاجمة مواقع للجيش المصري والقوات الدولية في شمال سيناء وسيطروا على ألياتهم المدرعة واقتحموا بواسطتها السياح الحدودي وتسللوا إلى أراضي إسرائيل، وقامت قوات مدرّعة بمساعدة سلاح الجو كبح تقدمهم. لهذا السبب، فإن الأخبار التي تحدّثت عن سيطرة داعش على أليات مدرّعة تتطلب استعدادا وبقفظة خاصة، فقد يوجه الجهاديون هذه الأليات نحو معابر الحدود مع إسرائيل والسياح الحدودي ويخترقونها بواسطة الدبابات والمدرعات الثقيلة».

وبرأي بن يشاي فإن هذا هو السبب الذي دفع الجيش الإسرائيلي إلى إغلاق المعابر وإصدار تحذير إلى البلديات على طول الحدود مع مصر ولا سيما في الجزء الشمالي الغربي، يطلب منها نظار البقطة، كما كثّف الجيش الإسرائيلي من وجوده المدرع على الأرض وتقوم طائرات من دون طيار بمتابعة ما يجري بالقرب من الحدود. ويمكن افتراض أن الجيش قد وضع على أهبة الاستعداد طوافات وطائرات حربية، لن تردّد إسرائيل في استخدامها إذا رأت أن هناك محاولة تسلل نحو أراضيها. كما أنه من المحتمل أن تتطوّر المعارك الدائرة الآن بين الجيش المصري وتابع «داعش» إلى إطلاق الصواريخ والقذائف المدفعية نحو أراضي إسرائيل، وهذا ما تستعد القيادة الجنوبية لمواجهته. في هذه الأثناء يبدو أن رجال «داعش» مشغولون بالمعارك مع الجيش المصري الذي يهاجمهم من الجو والبر، لكن حالة التاهب في الجانب الإسرائيلي ستستمر عدة أيام

التماس لـ «جمعية حقوق المواطن» ضد جهاز الأمن العام:

ليتوقف «الشاباك» عن استدعاء ناشطين سياسيين واجتماعيين لما يسميه «محادثة تحذير» تستغل للترهيب والتهديد والضغط والابتزاز!

***رد رسمي مقدم باسم الدولة على الالتماس: مظاهرات المواطنين العرب واحتجاجاتهم تعتبر**

«نشاطا قومويا متطرفا ذا طابع تأمري» ولذا فهو يشكل «إخلالا بالنظام العام ويمس بأمن الدولة»!!:



للنضال ضد مخطط برافر بأنه نشاط قووموي تأمري لا يمس فقط حرية التعبير عن الرأي، بل يشكل تمييزا واضحا ضد الأقلية العربية في إسرائيل. لا يعقل أن يتم التعامل مع مظاهر الاحتجاج المدني للجماهير العربية على أساس تعريف دوافعها بانها قومية تأمرية .

تهديدات سفارة ومحاولات ابتزاز صريحة

التماس جمعية حقوق المواطن إلى محكمة العدل العليا موجه ضد «جهاز الأمن العام» (الشاباك) الذي يجادر إلى استدعاء الناشطين إلى «محادثات التحذير» هذه ومحقوه هم الذين يتولون أمرها وضد شرطة إسرائيل، التي غالبا ما تشكل ساعي برية، لدى جهاز «الشاباك» في توجيه هذه الاستدعاءات وإيصالها إلى أصحابها. وأكدت الجمعية في التماسها أن هذا النهج وهذه السياسة يتناقضان مع نصوص المادتين رقم ٧ ورقم ٨ من «قانون جهاز الأمن العام» اللتين تعرّفان وتحددان وظائف الجهاز، مهماته وصلاحياته. كما تشكل كل هذه السياسة، أيضا، استفلاا موسعا وغير مبرر لمصطلح «التأمر» الوارد في نص القانون المذكور، بما يتعارض مع قيم دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية ويشكل منسا خطيرا بحقوق الفرد الأساسية والدستورية، بما فيها حقّه في حرية التعبير والاحتجاج، حقّه في الكرامة الشخصية، حقّه في المطالبة كبيرة من حيث تصوير هذه بانها مجرد «محادثة» قضائية عادلة».

وتضمن التماس جمعية حقوق المواطن شهادات عديدة لمواطنين، فلسطينيين ويهود، جرى استدعاؤهم من قبل الشرطة للمثول أمام محققي «الشاباك» لما يسمى «محادثة تحذير» (وتسمى، أحيانا أخرى، «استيضاح») مؤكدا أن هذا النهج قد اتسع بصورة لافتة خلال السنوات الأخيرة حتى أصبحت «نهجا معتمدا ومقبولا»، رغم أن الأمر ينطوي على مغالطة كبيرة من حيث تصوير هذه بانها مجرد «محادثة» بينما هي تحقيق غير رسمي، في واقع الأمر وحققتها؛ فخلال مثل هذه «المحادثة» يوجه محققو جهاز «الشاباك» للناشطين أسئلة مختلفة حول نشاطاتهم السياسية

كتب سليم سلامة:

أكدت دولة إسرائيل، في ورقة رسمية، أنها تنظر إلى مظاهرات المواطنين العرب فيها وأنشطتهم الاحتجاجية بمنظور أمني خالص وتعتبرها تهديدا أمنيا، لأنها تعتبر هذه المظاهرات والاحتجاجات «نشاطا قومويا متطرفا ذا طابع تأمري»، وليس حقا أساسيا مكفولا، للقوانين، لأي مواطن من مواطني الدولة!!

ويأتي التعبير عن هذا الموقف الإسرائيلي في ورقة رسمية قدمتها النيابة العامة للدولة إلى «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» ردا على الالتماس الذي كانت تقدمت به جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد «جهاز الأمن العام» (الشاباك) لاستصدار أمر من المحكمة يلزم هذا الجهاز بالتوقف عن سياسة ونهج استدعاء نشطاء سياسيين واجتماعيين لما يُعرف باسم «محادثة تحذير» يستغلها هذا الجهاز، عادة، لترهيب هؤلاء النشطاء والضغط عليهم وابتزازهم.

ورغم أن النص الذي تضمنته الورقة الرسمية تحدثت عن مظاهرات المواطنين العرب في إسرائيل وحلفائهم من الديمقراطيين اليهود ضد «مخطط برافر» (لاقتلاع المواطنين البدو من قرَاهم وأراضيهم في منطقة النقب وتهجيرهم منها)، تحديدا، ووصفها بانها «تنتقل من دوافع إيديولوجية تأمرية، على خلفية قومية»، إلا أن الواضح أن هذا الموقف ، وما يتبعه من ممارسات ـ لم ولا يقتصر على الأنشطة الاحتجاجية ضد «مخطط برافر» فحسب، بل هو موقف عام وشامل يعتبر الاحتجاج المدني الذي يمكن أن يتطور إلى ما يسمى «إخلال بالنظام العام» ليس فقط نوعا من «الخطر الأمني» المحتمل، بل هو «يمس بأمن الدولة»، بمعنى التحقق! وكانت هيئة محكمة العدل العليا قد عقدت مؤخرا جلستها الأولى للنظر في هذا الالتماس (المقدم إليها منذ تموز ٢٠١٣، أي قبل سنتين!). ويستدل من قراءة محضر هذه الجلسة أن النقاش تمحور، في غالبه، حول محاولة تعريف وتحديد القضايا والمجالات التي تعتبرها الدولة (من خلال هذا الممثل النيابة العامة في المحكمة) قضايا أمنية؛ أو «تمس بأمن الدولة»، وخلال هذا النقاش، تبين من أقوال ممثلة النيابة العامة، المحامية دانا بريسكمان، أن هذه المجالات والقضايا تشمل «مسائل العلاقات بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل... فحمة لهذه إسقاطات أوسع بكثير» (!!) و «أعمال شغب على خلفية قومية... فهدة قد تقود إلى أشياء أخرى... وقد تكون لأعمال شغب معينة تأثيرات على أمن الدولة»، علما بأن مصطلح «أعمال شغب» هو المستخدم إسرائيليا، رسميا وإعلاميا، لوصف أية أعمال احتجاجية ينظمها وينفذها الفلسطينيون، سواء كانوا مواطنين في إسرائيل أو في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن هنا، ولأن الأمر كذلك، فإن هذه الأنشطة الاحتجاجية تقع ـ كما أوضحت ممثلة النيابة العامة أمام المحكمة ـ ضمن مسؤولية جهاز «الشاباك»، باعتباره المسؤول عن «أمن الدولة» داخليا، وكانت تقصد، من وراء هذا الكلام وبه، الدفاع عن نهج هذا الجهاز في استدعاء أعداد كبيرة جدا من الناشطين السياسيين والاجتماعيين، العرب بوجه خاص، إلى «محادثة تحذير» في ليست تحقيقا رسميا يشبهه أو تهمة ارتكاب مخالفة محددة، وإنما وسيلة ترهيب وضغط وابتزاز، بالأساس، وهو ما يتعرض عليه جمعية حقوق المواطن في التماسها وتطالب بإصدار أمر قضائي يمنع الاستمرار فيه نظرا لما يشكله من «تجاوز للصلاحيات التي يحددها القانون» ومن «مس فظ وعميق بحقوق أساسية ودستورية مكفولة للمواطنين، بما فيها الحق في حرية التعبير والاحتجاج، الحق في الكرامة الشخصية، الحق في الخصوصية والحرية والحق في إجراءات عادلة».

من جهتها، شددت المحامية ليلى مرغليت، مقدمة الالتماس باسم جمعية حقوق المواطن، على أنّ «الضرر الأكبر على حقوق الإنسان يكمن في استناد الشاباك إلى تفسير موسع لمصطلح «التأمر» ومصطلح «أمن الدولة»، كما يكمن في التمييز المرفوض بين المظاهرات طبقا لهوية منظميها»، وقالت: «إن مجرد تعريف المظاهرة بأنها «شأن أمني» يردع المواطنين عن المشاركة فيها وعن ممارسة حقهم الديمقراطي في التظاهر».

وعقبت مرغليت على موقف الدولة الرسمي هذا بالقول إن «تعريف الشاباك

كتب برهوم جرابيسي:

كشفت أربع محطات سياسية صدامية شهدها الكنيست في الأسابيع القليلة الماضية عن اتساع الفجوة بين حزب «العمل»، المنخرط ضمن كتلة «العسكر الصهيوني» وبين كتلة «ميرتس»، إذ أن الأول عاد ليفيق الفوارق المفترضة إسرائيليًا بينه وبين حزب «الليكود» اليميني المتشدد، في حين أن كتلة «يوجد مستقبل» المحسوبة إسرائيليًا على خانة ما يسمى بـ«الوسط»، أسقطها منسأً الرأي الإسرائيليون من خانة «الاعتدال»، وكل هذا خلق جدلا واسعا في وسائل الإعلام الإسرائيلية خاصة المكتوبة منها.

والمحطات الأربع هي: أولا، تصريحات متطرفة أطلقتها وزيرة الثقافة الجديدة ميرري ريفغ من حزب «الليكود» أوضحت من خلالها سياستها واصرارها على أن يكون توزيع الميزانيات بموجب مدى الاقتراب من سياسة اليمين، فمثلا أعلنت حربا على كل من يتكبر بمقاطعة المستوطنات من بين الفنانيين، كما حدث هذا مرارا مجددا في الأسابيع الأخيرة، إضافة إلى ملاحظتها لمسرحر «اليمين» العربي في مدينة حيفا لعرضه مسرحية تروي حكاية السجن السياسي وليد دقة، وفي هذه القضية كان صوت حزب «العمل» خافتا، حسب وصف صناع الرأي.

والحمطة الثانية: تصريحات نائب وزير الداخلية يارون موز من حزب الليكود في الكنيست، بقوله للنواب العرب إن حصول العرب على الهوية الإسرائيلية هو «مكرمة صهيونية»، وعدم تصدي نواب «العسكر الصهيوني» له، بخلاف نواب «ميرتس».

والحمطة الثالثة مرتبطة بالثانية، وهي الاستماع على مشروع قانون قدمته النائبة عن القائمة المشتركة عايدة توما سليمان لانفء قانون المواطنة العنصري، الذي يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية، إذ خرج نواب «العسكر الصهيوني» من الهيئة العامة، كي لا يدعوا القانون.

أما الحمطة الرابعة، فكانت مشاركة النائب باسل غطاس من القائمة المشتركة، في أسطول الحرية الثالث، وحمجة اليمين المتطرف عليه، وهنا أيضا صمت نواب «العسكر الصهيوني»، لا بل منهم من شارك في الحملة على غطاس.

وكان رد نواب «العسكر الصهيوني» في كل واحدة من هذه المحطات، إن كان التجاهل أو التوافق، يُعد التراجع عدة خطوات إلى الخلف، عن التحول المحدود الذي أظهره في الدورة البرلمانية السابقة، ما منحه زيادة تمثيل برلمانيا واضحة، بعد سنوات من التراجع المتواصل، إذ أن هذه الزيادة جاءت بفعل نشاط كتلة حزب «العمل» في الدورة السابقة، أكثر من مسألة التحالف مع حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني التي تُعد شبه غائبة منذ الانتخابات. وهذا التراجع الحاصل في أداء نواب حزب «العمل» يعيدهم إلى نهج الحزب وكتلته البرلمانية، منذ اغتيال إسحاق رابين، ولاحقا خسارة انتخابات

والاجتماعية، حول أعمالهم ومعارفهم وحول نشطاء آخرين. وفي حالات عديدة، طلب محققو الشاباك من الناشطين الذين مثلوا أمامهم تزويدهم بأسماء وأرقام هواتف بعض أفرادهم أو معارفهم، بل ويوجهون لهم أيضا أسئلة حول أوضاعهم الاقتصادية وكيف يتدبرون أمورهم؟! وكل هذا من خلال إفهامهم بأن «الشاباك يعرف عنهم تفاصيل شخصية عديدة ويراقب تحركاتهم»، مما يشكل تهديدا واضحا وسافرا، لا مبينا فحسب، ومحاولة ابتزاز صريحة، في أكثر من معنى وصورة، وعلى الرغم من أن هذه «المحادثة» ليست تحقيقا رسميا، إلا أن محققي «الشاباك» الذين يجرونها يحرصون في كثير من الحالات على «تنبيه» الناشط المائل أمامهم إلى أنه «حتى الآن، ليست هنالك شهادات قانونية ضدك، ولكن عليك أن تكون حذرا في المستقبل فلا ترتكب مخالفة قانونية ولا تمس بأمن الدولة»؛ وهو ما يشكل أسلوبا ترهيبيا وتهديديا واضحًا. كما يعمد محققو «الشاباك» في حالات كثيرة من تلك «المحادثات» إلى استخدام حجج وادعاءات عمومية بشأن «المشاركة في أعمال شغب وإخلال بالنظام العام» من دون عرضها كشهادات حقيقية ورسمية، فضلا عن إخضاع العديد من الناشطين لدى مثلهم إلى هذه «المحادثة» لتفتيشات مهينة ومذلة.

ومن بين الشهادات التي تضمنها التماس الجمعية ما رواه المواطن الفلسطيني راتب أبو قريبات، وهو ناشط ميداني في «فوروم التعايش في النقب للمساواة المثول أمام محققي هذا الجهاز؛ فقبل ليل إنهم لا يريدون سوى إيصال رسالة لها وبعد ذلك يمكنها الذهاب»!! ورغم هذا، أكدت جمعية حقوق المواطن أنها وثقت، في تصريحات مشفوعة بالقسَم أرفقت بالالتماس، حالات عديدة تسأل فيها النشطاء الذين تم استدعاؤهم عما يمكن أن يحصل لهم إذا ما قرروا عدم تلبية الاستدعاء فكان جواب محققي الشاباك: «سنقوم بإرسال سيارة شرطة لاقتيادك»!! وفي حالة أخرى، صرحت ناشطة تم استدعاؤها ل«محادثة تحذير» لدى «الشاباك» بأنها ترفض المثول أمام محققي هذا الجهاز؛ فقبل ليل إنهم لا يريدون سوى إيصال رسالة لها وبعد ذلك يمكنها الذهاب»!!

نواب «العمل» يذوّبون مجدداً «الفوارق» مع اليمين!

وهو ساري المفعول في كل مرة لفترة قصيرة، بسبب عدم دستوريته البيئوية، وتم تعديده منذ أن تقرر لأول مرة في العام ٢٠٠٣، ما مجموعه ١٣ مرة.

وقالت هآرتس إن «كتلة المعارضة الرئيسية، الممثلة الكرى لمعسكر اليسار-الوسط، كتلة «المسكر الصهيوني»، قررت عدم المشاركة في هذا التصويت الهام، وأمرت ممثليها بالخروج من القاعة». من الصعب التفكير بسلوك واه وخاسر وبخيانة أكبر لدورها، منذ أن بات يقودها إسحاق هيرتسوغ، في أنها تتدهور من مستوى إلى مستوى أدنى، مع مثل هذه المعارضة، لا عجب من سلوك الائتلاف.

أما الكتائب التقدمي دعون ليفي، فقد هاجم «العسكر الصهيوني» معتبرا إياه جزءا فعليا من ائتلاف بنيامين نتنياهو الحاكم، وحتى من دون مقابل، إذ يقول «تستند الحكومة الحالية إلى أغلبية ساحقة، ٨٥ عضو كنيست، صحيح أنه في الظاهر يبدو فقط ٦١ نائبا، لكن تجربة الأسابيع الأخيرة تثبت أن لدى نتنياهو من يعتمد عليه. «العسكر الصهيوني» إلى جانبه في كل اختبار تقريبا، وهو ليس مضطرا لتوزيع الحقايب الوزارية لأنهم مطيعون وخاضعون، ومعظمهم يؤيدون طريقه فيما يتعلق بغزة وايران والمقاطعة.»

ويقتبس ليفي رئيس حزب «العمل» هيرتسوغ، حينما قال إنه «لا توجد معارضة أو ائتلاف»، ويضيف ليفي «بكلمات أخرى: لا يوجد معسكر صهيوني، يوجد فقط ليكود. توجد مشاكل مع أورن حزان؟ يستطيع نتنياهو الاعتماد على العم. توجد مقاطعة للفيلم عن يغال عمير؟ المعسكر الصهيوني يضبط نفسه. الغاء اللجنة البرلمانية لشؤون العمال الاجانب؟ تمديد قانون المواطنة الاكثر قبحا في قوانين إسرائيل؟ المعسكر الصهيوني موجود، كعضو غير محترم في الائتلاف الاكثر يمينية وقومية.»

ويقول ليفي إن «اللجنة التي نزلت على السياسة الإسرائيلية منذ اجيال تتسبب حاليا بذروة الاضرار، في الوقت التي يصل فيه اليمين إلى ذروة جنونه. إن سلوك المعسكر الصهيوني في ما يتعلق بتعديل قانون المواطنة السذي يمنح مواطني الدولة العرب من الزواج من الفلسطينيين في المناطق المحتلة، هو في الدرك الاسفل. وسلوك اعضاء الكنيست الذين خرجوا من القاعة عند التصويت وكأنه احتجاج، بينما هو تغطية لعوراتهم، اظهر أن معظمهم يؤيد استمرار منع لم الشمل، وهذا يجب ان يسجل كأمر مفصلي، وجولتي معصومي المعسكر الصهيوني نُبذ منتخبينهم.»

ويضيف ليفي مهاجما النائب البارز من حزب «العمل» ايتسيك شمولي، الذي اظهر في الدورة البرلمانية السابقة انحرافا في هجمات نواب اليمين العنصرية ضد النواب العرب، أنه «أمام هذا الفراغ يخلق الزعيم الفكري الجديد ايتسيك شمولي، مع نائب وزير الداخلية يارون موز. وقد اشتكى شمولي من أن حزبه «لا يستطيع بما يكفي الاسطول المتوجه إلى غزة» هذا ما

تحويله إلى قاعدة «حرس الحدود»، وهناك، أخضع أبو قريبات للتفتيش المهين على جسده، مرتين - واحدة عند البوابة الرئيسية وأخرى في داخل إحدى الغرف، ومن ثم أدخل إلى مكتب كان ينتظره فيه شخص يدعى «كيמי» الذي سارع إلى التوضيح: «نحن هنا في محادثة عادية وليس تحقيقا»!!

واستمرت هذه «المحادثة»، باللغة العربية، أكثر من ساعتين ونصف الساعة، قام «كيمي» خلالها باستجواب أبو قريبات حول نشاطه الاجتماعي، السياسي، آرائه ومواقفه، أقاربه وأصدقائه ومعارفه، بمن فيهم مواطنون من الضفة الغربية وقطاع غزة، وحول تعليمه وعمله وحول وضعه الاقتصادي، كما طوبل بتقديم أسماء وأرقام هواتف أشقائه وأصدقائه!!

وتخلل «المحادثة»، أيضا، توجيه أسئلة إلى أبو قريبات حول موقفه من «مخطط برافر» ختمها المحقق «كيمي» بالقول: «افعل ما تراه مناسبا في قضية برافر... لا يهمني نضالك الداخلي بتاتا ومن المهم أنك جزء من هذا النضال... ولكن، اجذر من الاقتراب إلى أمن الدولة أو توسيع نشاطك»!! وفي ختام «الجلسة» أطلق المحقق التهديد التالي نحوه: «عليك أن تملكي لي لا تصل إلى هنا مرة أخرى»!!

تخوف الناشطين من إجراءات انتقامية!

حين تسلم الاستدعاء الجديد، في شباط الأخير، توجه أبو قريبات إلى جمعية حقوق المواطن التي توجهت بدورها إلى جهاز «الشاباك» نفسه وإلى المستشار القانوني للحكومة مؤكدة أن هذا الاستدعاء لا يحمل أية صفة قانونية ملزمة وأن لا حاجة لوضع المواطن المعني في هذه المعضلة الموترة والضاغطة المترتبة على استدعائه. وعليه، طالبت الجمعية بإبلاغ المواطن رسميا ببلان كتاب الاستدعاء والفائسه. وفي اليوم التالي، تلقت الجمعية رسالة جوابية من الدائرة القانونية في «الشاباك» توضح أن «أبو قريبات غير ملزم بالمثول في مركز الشرطة وإذا لم يكن معنيا بذلك، فله حرية عدم القدوم»!! وتغيب هذه الحقيقة عن أعين وأذهان كثيرين جدا من الناشطين السياسيين والاجتماعيين - حقيقة أن هذا الاستدعاء غير ملزم، إطلاقا، من الناحية القانونية وللشخص المستدعى كامل الحق القانوني بعدم الالتفات للاستدعاء وعدم الاستجابة له.

وقد تطرق قضاة المحكمة العليا إلى هذه المسألة خلال الجلسة المذكورة، إذ عبروا عن مخاوفهم من جراء عدم الوضوح القانوني بشأن إلزام المواطن بالاستجابة للاستدعاء أو بالتعاون مع محققي «الشاباك»، وفي سياق ذلك، اعترف «الشاباك» بأنه لا يملك أية صلاحية قانونية في إلزام أي مواطن بالمثول لديه لما يسمى «محادثة تحذير»، كما لا يملك صلاحية قانونية بإلزام من يقرر المثول بالتعاون مع المحققين والإجابة على أسئلتهم. وعلى الرغم من ذلك وردا على أسئلة القضاة، اعترفت ممثلة النيابة العامة للدولة خلال جلسة المحكمة بأن «الشاباك لا يوضح هذه الحقيقة للناشطين لدى استدعائهم» وأنه يقوم بهذا فقط في حال تساؤل المستدعى عن الإسناد القانوني لاستدعائه والتحقق معه؛

ورغم هذا، أكدت جمعية حقوق المواطن أنها وثقت، في تصريحات مشفوعة بالقسَم أرفقت بالالتماس، حالات عديدة تسأل فيها النشطاء الذين تم استدعاؤهم عما يمكن أن يحصل لهم إذا ما قرروا عدم تلبية الاستدعاء فكان جواب محققي الشاباك: «سنقوم بإرسال سيارة شرطة لاقتيادك»!! وفي حالة أخرى، صرحت ناشطة تم استدعاؤها ل«محادثة تحذير» لدى «الشاباك» بأنها ترفض المثول أمام محققي هذا الجهاز؛ فقبل ليل إنهم لا يريدون سوى إيصال رسالة لها وبعد ذلك يمكنها الذهاب»!! وأوضحت جمعية حقوق المواطن أنها هي التي قدمت الالتماس، باسمها هي وليس باسم نشطاء سياسيين واجتماعيين تم استدعاؤهم من قبل «الشاباك» والسبب: خوف هؤلاء من الزج بهم في مواجهة مباشرة مع «الشاباك» بما يعنيه ذلك من احتمال تعرضهم لإجراءات الانتقامية لا يمكن التكن بنكنها ونتائجها ومع ذلك، فقد وقع هؤلاء على تصاريح مشفوعة بالقسَم ترسم صورة تفصيلية عن نهج الاستدعاءات هذه وعن سير «محادثات التحذير» وفحواها.

كان ينقصنا، استكمال آخر لـ «اسطول الراهب»، من أجل ذلك هناك معارضة، ومن أجل ذلك يوجد النائب شمولي، وكان النائب موزو لا يكفي».

ويختتم ليفي كتابا «إن لعنة حزب العمل طويلة ومستمرة» وقد مكنت الكثير من الإسرائيليين من الشعور بالسعادة بينهم وبين أنفسهم، بالتصويت للييسار الصهيوني والتصرف كيميني قومي مثل اليمين. ومنذ نشوئه عمل هذا الحزب على سد الطريق أمام نشوء البديل.

ويضمم الكاتب أوري مشغاف إلى ليفي في هجومه على شمولي ويكتب «في الأونة الأخيرة، على ضوء مكاشنة مثل نيزك بهوي، تولمت لدى شمولي ثقة متداخلة. فقد قال لأصدقائه في حزب العمل إنه في كل مرة يصمتون في وجه السفينة المتجهة إلى غزة، فإن صورة رابين تكون على وشك أن تسقط من الحائط. ليست القصة هي السفينة إلى غزة، ولا صورة رابين. يجدر القول إن المرة الأخيرة التي سقطت فيها صورة رابين عن الحائط كانت احتفال انطلاق المعسكر الصهيوني، حينما استجاب حزب العمل لطلب تسيبي ليفني إخفاء رابين.»

ابتعاد جديد عن الحكم

إذا كان نهج «العسكر الصهيوني» وبالذات حزب «العمل» الذي يتمثل بـ ١٩ نائبا من أصل ٢٤ نائبا في الكتلة، والذي عرضه في الشهرين الأولين للدورة البرلمانية الجديدة، هو النهج الذي سيرافقه حتى الانتخابات المقبلة، فيكون قد أشاع فرصة ذهبية حصل عليها في الانتخابات الأخيرة، حينما حقق قفزة في التمثيل، بعد سنوات طويلة من التراجع المستمر. فعلى الرغم من أنه من نظرة خارجية من الصعب رؤية فوارق جوهرية كبيرة تاريخيا بين حزبي «العمل» و«الليكود»، إلا أنه بمنظور إسرائيلي داخلي، هناك فوارق واختلاف في التوجهات، فيما يتعلق بالقضايا الداخلية، وأيضًا إلى حد ما في شكل التعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

حتى هذه المرحلة، لا توجد لحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني على الأرض، إلا أن ليفني يشكل «حالة إيجاب» إن صبح التغيير لدى قطاع من الجمهور ولكن تبقى نجمة عابرة لا تصمد طويلا، طالما أن حركتها لا تتحول إلى حزب ملموس ميدانيا، ما يعني أن حزب «العمل» سيخوض الانتخابات المقبلة بمفرده، أو أنه سيبحث عن تحالفات جديدة، يضمن فيها مثل جمهور حزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، الذي كان كافيا له ٢٦ شهرا بين جولتي انتخابات برلمانية ليفقد ٤٠ ٪ من تمثيله البرلماني، وجلسن هذا الحزب أيضا في الظل يعني انه في الانتخابات المقبلة سيطلق ضربة أخرى إن لم تكن قاضية كليا، إذ ما يجد خبطة انقاذ تعيده إلى الساحة. وهذا التبعرث في «العسكرة» البديل افتراضيًا لحزب الليكود يثير القلق الشديد لدى الجمهور العلماني المحسوب على «الوسط» وعلى «اليسار الصهيوني» لأنه يبشر ببناء اليمين المتطرف في الحكم لسنوات أطول.

”المشهد“ الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع بنسبة ١٠٪ في السفر إلى الخارج

تقول تقديرات قطاع السياحة إن شهري الصيف الحالي تموز وآب، سيشهدان ارتفاعا ملحوظا في سفر المواطنين في إسرائيل إلى خارج البلاد، على ضوء الارتفاع بنسبة ١٠٪ في السفر إلى الخارج في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري. وتفيد المعطيات التي نشرت في الأيام الأخيرة، أنه في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العمل سافر إلى الخارج ١٫٨٧ مليون شخص، مقابل ١٫٧ مليون في الفترة ذاتها من العام الماضي ٢٠١٤.

وتبين الإحصائيات أن التزايد في السفر إلى الخارج في ارتفاع مستمر، وبأعلى من نسبة الزيادة السكانية، ففي حين أن عدد المسافرين إلى الخارج في العام ٢٠٠٨ كان ٤ ملايين، ومثلهم في العام ٢٠٠٩، بسبب الأزمة الاقتصادية، فقد ارتفع عددهم في العام ٢٠١٠ إلى ٤٫٣ مليون، وارتفع في العام ٢٠١١ إلى ٤٫٤ مليون، ثم هبط مجددا في ٢٠١٢ إلى ٣٫٤ مليون، ولكنه في العام ٢٠١٣ سجل ارتفاعا بنسبة ١١٫٦٪ إلى مستوى ٤٫٨٪، وفي العام ٢٠١٤ ارتفع العدد بنسبة ٨٪، ليصل إلى ٥٫٢٪، ما يعني أن عدد المسافرين إلى الخارج منذ العام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ ارتفع بنسبة ٣٠٪، بينما عدد السكان ارتفع في الفترة ذاتها بنسبة ١٣٪.

ويقول مكتب الاحصاء المركزي إن الارتفاع في عدد المسافرين إلى الخارج في العطلة الصيفية وحدها، في تزايد سنوي مستمر، ففي العام ٢٠١٤، سافر إلى الخارج ٢٫٨ مليون مواطن في إسرائيل، ما شكّل زيادة بنسبة ٦٪ عما كان في العام ٢٠١٣، كما تدل المؤشرات منذ الآن إلى أن العام الجاري ٢٠١٥ سيسجل ارتفاعا أكبر عما كان في العام الماضي ٢٠١٤.

ولكن هذا ليس مؤشرا ايجابيا لقطاع السياحة الإسرائيلي، فالسفر إلى الخارج ناجم أيضا عن ارتفاع الكلفة السياحية جدا مقارنة مع دول الجوار مثل اليونان وجزرها وتركيا والأردن ومصر. وقالت تقارير إن كلفة اقامة عائلة في مدينة إيلات عند خليج العقبة لثلاث ليال تعادل اقامة العائلة بنفس المستوى وأعلى في الخارج لمدة أسبوع كامل.

٣٨٪ من العائلات الفقيرة في إسرائيل عربية

قال الخبير الاقتصادي الأول في وزارة المالية الإسرائيلية في تقرير جديد له، إن نسبة الفقر تراجعت في العام ٢٠١٣، مقارنة مع مستواها في العام ٢٠٠٩، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل خاصة لدى الشرائح التي مشاركتها أقل من غيرها، ويقصد المتدينين المتمرتين اليهود، «الحريديم»، والنساء العربيات.

كما قال إن ٣٨٪ من العائلات الفقيرة في إسرائيل هي عائلات عربية، رغم أن العائلات العربية تشكل نسبة ١٣٪ من اجمالي العائلات في إسرائيل.

ويطرح الخبير الاقتصادي الأول نسب فقر أقل من تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني)، إذ يدعي أن نسبة الفقر بين العائلات في العام ٢٠١٣ كانت ١٨٫٦٪، بينما تقرير الفقر الرسمي قال إن هذه النسبة كانت في ذلك العام حوالي ١٩٫٦٪، وحسب «الخبير»، فإن نسبة الفقر بين العائلات، في العام ٢٠٠٩ كانت ٢٠٪، بينما التقرير في حينه تحدث عما يقارب ٢١٪.

ويشار إلى أن تقرير الفقر في العام ٢٠١٣، لم يستوعب انعكاسات تخفيض المخصصات الاجتماعية الاساسية للعائلات الفقيرة، وبشكل خاص مخصصات الأولاد، التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، لأن التخفيض جرى في الثلث الأخير من ذلك العام، وكانت المتغيرات «الاجابية» في الاقتصاد، وسوق العمل، قد نجحت في سد الفجوة واطهار تحسن طفيف في نسبة الفقر، بينما توقع التقرير ذاته أن ينعكس تأثير تخفيض مخصصات الأولاد على تقرير العام ٢٠١٤ الماضي، الذي سينشر مع نهاية العام الجاري.

ويذكر ان الاتفاق الائتلافي بين حزب الليكود وكتلتي الحريديم «شاس» ويهودوت هتوراة»، ينص على إعادة مخصصات الأولاد إلى ما كانت عليه حتى صيف ٢٠١٣، ابتداء من شهر أيار الماضي، وبأنّ تراجعها حين يتم اقرار الموازنة العامة.

إقرار أولي لقانون دفع رسوم بطالة للمستقلين

أقرت الهيئة العامة للكنيست في الأسبوع الماضي مشروع قانون، وافقت عليه الحكومة، ويقضي بدفع رسوم بطالة للمستقلين، مثل الحرفيين، الذين يعملون بشكل مستقل، ولأصحاب المصالحح، في حال توقف معلم، على أن يكون مقياس الرسوم، هو مستوى الدخل الشهري في العامين الأخيرين لعمله، ولكن في كل الأحوال، لا يرتفع عن الحد الأقصى المسموح به حاليا، وهو بمعدل ٧٥ دولارا لليوم قبل الخصم الضريبي.

وكان الاتفاق الائتلافي بين الحكومة وحزب «كولانو» برئاسة وزير المالية موشيه كحلون قد تضمن بندا يقضي بسن قانون لدفع رسوم بطالة للمستقلين، ومن المتوقع أن يتم اقرار القانون في غضون أشهر قليلة، وقالت الحكومة إنها تحتاج لبضعة أشهر حتى يدخل القانون حيز التنفيذ، كي تخصص لهذه الرسوم صندوقا خاصا في مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية.

وحسب تقارير سابقة، فإن عشرات آلاف الحرفيين وأصحاب المصالح الصغيرة، من حوانيت أو مشاغل، التي بالكاد تؤمن مدخلا شهريا متوسطا أو أدنى لصاحبها، يكونون عرضة لمأس اقتصادية، في حال اضطروا إلى اغلاق مصالحهم، لأنهم محرومون من مخصصات البطالة، إضافة إلى أنهم على الأغلب ليس لديهم صناديق تقاعد تضمن مدخلا لهم في جيل الشيخوخة، وهذا الجانب الأخير أيضا سن له قانون ملزم قبل نحو ثماني سنوات يقضي بفتح صندوق تعويضات.

سجلت مناورات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في الأيام الأخيرة، ذروة جديدة، بهدف الحفاظ على حكومته ذات الائتلاف الهش، لأطول فترة ممكنة، على ضوء الهزات التي بدأت تضرب بالائتلاف في مواجهته للهيئة العامة للكنيست، كما برز الأمر في سعيه للحصول على قرار من الكنيست يسحب بموجبه صلاحيات المسؤول عن قيود الاحتكارات في وزارة المالية، فيما يتعلق بحقول الغاز، لإدعاها بيد نتنياهو وحكومته، وجديد نتنياهو الآن سعيه لتغيير قانون إعداد وقرار الموازنة السنوية العامة، بشكل يضمن له اقرار ميزانية لثلاث سنوات، رغم موقف المستوى المهني الكبير في وزارة المالية، الراض للعودة إلى نهج ميزانية العامين، والبقاء على الميزانية السنوية.

وكان نتنياهو قد اضطر لسحب مشروع قرار قدمته حكومته، يقضي بسحب صلاحيات المسؤول عن قيود الاحتكارات في وزارة المالية، بما يتعلق بحقول الغاز، لإدعاها بيد نتنياهو وحكومته، من أجل إلغاء قرارات المسؤول ذاته، التي طالبت أكبر شركتين في حقول الغاز، الإسرائيلية «ديك كيدوجيم» والأميركية «نوبل إنرجي»، ببيع قسط من أسهمها في حقلين كبيرين، بعد أن تجاوز حجم احتكارهما القيود القانونية، وسعى نتنياهو على مدى الأشهر الأخيرة إلى إبطال هذه القرارات، ما قاد إلى استقالة المسؤول من منصبه، وهو الآن يسعى إلى تجاوز الجهاز المسؤول في وزارة المالية، لمنع فرض قيود على الأسعار وغيرها، إلا أن نتنياهو اضطر لسحب مشروعه في الدقيقة التسعين، بعد أن أيقن بعدم وجود أغلبية، إذ أن عددًا من نواب ووزراء الائتلاف يعترضون عليه، وقد يجدد نتنياهو المحاولة هذا الأسبوع.

وعلى الرغم من هشاشة ائتلافه، يسعى نتنياهو إلى تعديل قانون اقرار الموازنة العامة، ليتسنى له اقرار ميزانية ثلاث سنوات، بما فيه المالية، التي ستقر ميزانيتها مع نهاية هذا العام، وكانت حكومة نتنياهو السابقة قد الفت في مطلع العام ٢٠١٤، القانون الذي أقره الكنيست في العام ٢٠٠٩، ويسمح بإقرار ميزانية لعامين، لتعود إسرائيل إلى نهج الميزانية السنوية الواحدة، بناء على اتفاق مع حزب يوجد مستقبل، الذي كان الشريك الأكبر في حكومة نتنياهو السابقة.

ومع بدء دورة الكنيست الحالية بعد انتخابات آذار الماضي، بادرت الحكومة الجديدة إلى تعديل جديد للقانون، يعيد نهج اقرار الميزانية لعامين، ومن المفترض أن يقر

المنتزه الاسرائيلي

إعداد: برهوم جرياسي

نتنياهو يريد إنقاذ حكومته بميزانية عامة لثلاث سنوات!

* نتنياهو يطالب بموازنة عامة ثلاثية حتى العام ٢٠١٧ ورؤساء الائتلاف يرفضون *

* نتنياهو يرفع العجز في ميزانية ٢٠١٦ رغم معارضة بنك إسرائيل لسد فاتورة الاتفاقيات الائتلافية *

الاقتصاد الإسرائيلي، بينما نتنياهو يقارن العجز بمستويات العجز في أكثر الدول الأوروبية تطورا ٢٠٣٪، دون الأخذ بالحسبان الفوارق الاقتصادية.

ويقول بنك إسرائيل المركزي إن المصاريف التي تخططها الحكومة لميزانية العام المقبل ٢٠١٦ تزيد بنحو ١٠ مليارات شيكل، ٢٫٦ مليار دولار، عن حجم الميزانية المقترح، وسيكون على الحكومة أن ترفع الضرائب في ميزانية العام المقبل ٢٠١٦، بشكل يضمن لها زيادة مداخيل بقيمة ٨ مليارات شيكل، أي حوالي (٢ مليار دولار، وعذر البنك من أنه من دون رفع الضرائب، أو تقليص المصروفات، وفي نفس الوقت بقي العجز للصام الجاري في حدود ٢٣٪، فإن حجم الدين الصام، بالمقارنة مع الناتج العام، سيرتفع إلى نسبة ٧٠٪ مع حلول العام ٢٠٢٠، بعد أن انخفض في العام الماضي ٢٠١٤ إلى مستوى ٢٧٪، وهي النسبة الأدنى منذ سنوات طوال، إذ تهدف إسرائيل للهبوط إلى نسبة ٦٠٪، من الناتج العام، وهي النسبة القائمة في الدول المتطورة، حتى قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

ويدعو بنك إسرائيل مجددا إلى التمسك بنسبة عجز الموازنة التي جرى اقرارها في العام ٢٠١٣، أي ٢٥٪، وليس النسبة التي أقرها مشروع الموازنة الذي أقرته حكومة نتنياهو، وهي ٣٤٪، وحسب البنك، فإن على الحكومة أن تستمر بمخطط تخفيض العجز في الموازنة تدريجيا من ٢٥٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٢٠٫١٥٪ في العام ٢٠١٩، وهذا بات من الممكن اقراره بسبب التأخر في تطبيق موازنة العام الجاري. وحسب البنك فإن الصرف القائم حتى اقرار الموازنة العامة نهائيا، للعام الجاري ٢٠١٥، الذي يعتمد على ميزانية العام الماضي ٢٠١٤، من شأنه أن يقلص مصاريف الحكومة المدنية، ما سيسمح له بعدم خرق الميزانية لدى اقرارها، جراء زيادة ميزانية الجيش.

وكان تقرير بنك إسرائيل المركزي، وقبل اطلاق تحذيره بشأن قيود الموازنة المقبلة، قد امتدح الاجراءات التي قامت بها حكومة بنيامين نتنياهو، وادت إلى لجم العجز في الموازنة العامة، على الرغم من العدوان على قطاع غزة في صيف العام الماضي ٢٠١٤. وقال البنك إن سيطرة الحكومة على مصاريفها الجارية في العام الماضي، ساهم في امتصاص مصاريف العدوان على غزة، بقيمة ٧ مليارات شيكل، ما يعادل حاليا ١٫٨ مليار دولار، بما في ذلك تقليص الانعكاسات الاقتصادية للعدوان على خزينة الضرائب وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

الإدمان على العمال الأجانب يدمر قطاع البناء في إسرائيل!

* عمال البناء اليهود اختفوا من المشهد بعد أن دفعهم إلى خارج القطاع العمال الفلسطينيين ابتداء من العام ١٩٦٧ *

* مرّت ٥٠ سنة منذ أن تحوّل قطاع البناء من قطاع متقدم إلى متخلف وأحد أسوأ قطاعات البناء في الغرب *



إسرائيل، لا عمال بناء يهود.

أجرت لجنة تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، برئاسة البروفسور تسفي اكنشتاين، في العام ٢٠١١ تحليلا لتأثير تشغيل عمال أجانب في قطاع البناء وبين التحليل بشكل واضح الخط الفاصل في قطاع البناء في إسرائيل. ١٩٦٧ وحرب الأيام الستة، التي في أعقابها تحول قطاع البناء إلى قطاع يميل إلى العمال الفلسطينيين، ولاحقا المسيحيين، وكل معطيات قطاع البناء قبل وبعد العام ١٩٦٧ متنتفة في الجوهر، هكذا قبل مثلا، قبل العام ١٩٦٧، تميّز قطاع البناء بعدد قليل من العمال نسبيًا، مع راتب عال، واستثمارات مالية كبيرة. ومنذ العام ١٩٦٧، سجل عدد عمال البناء ارتفاعا حادا، في أعقاب اغراقه بالعمال الفلسطينيين ذوي الرواتب المتدنية، ولاحقا كانت رواتب العمال الأجانب متدنية أكثر، ودخل قطاع البناء مرحلة جمود في الاستثمارات. فنسبة الاستثمارات المالية في قطاع البناء، في سنوات الستين، كانت أعلى من معدل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية. وعمليا فإن قطاع البناء في إسرائيل هو اليوم قطاع مع الكثير من العمال، وقليل بالاستثمارات المالية والتكنولوجية، وهذا ما يقود قطاع البناء لتمييز بمعدل انتاجية أقل.

ونسرى أن انتاجية العمال بقيت على مستواها على مدار ٤٠ عاما، بينما الانتاجية في باقي القطاعات التي فيها استثمارات أعلى، تتطور باستمرار، وهذا ما أبقي قطاع البناء متخلفا، من قطاع متقدم في الاقتصاد، من حيث الانتاجية ومعدل الرواتب فيه، إلى قطاع متخلف عن معدلات القطاعات الاقتصادية، بمعدلات الرواتب والانتاجية. فمثلا إذا كان في مطلع سنوات الستين من القرن الماضي، قد ربح العامل راتبًا أعلى بنسبة ٥ بالمئة من معدل الرواتب العام، فإن معدل رواتب قطاع البناء اليوم هو ٨٥٪ من معدل الرواتب العام، رغم صعوبة العمل.

وتفسر هذه المعطيات، بطبيعة الحال، لماذا لم يعد في قطاع البناء عمال يهود، ولا عرب إسرائيليون أيضا، لأنهم لا يستعملون للعمل في هذا القطاع براتب متدن، بينما بإمكانهم الحصول على رواتب أعلى في مهن لا تتطلب مؤهلات عملية، وأمام واقع كهذا، لماذا عليهم التوجه إلى قطاع البناء؟ إن تفسير تدهور معدل الرواتب هو اغراق قطاع البناء بالعمال الأجانب ذوي الرواتب المتدنية، بداية العمال الفلسطينيين، ولاحقا الرومانيين والصينيين، ما جعل قطاع البناء يعتمد على الأيدي العاملة الرخيصة، ولهذا لم تعد حاجة لاكتساب مهنية وتطوير تكنولوجي.

تحليل اللجنة التي فحصت مسألة تشغيل العمال الفلسطينيين، بين أن قطاع

بقلم: ميراف أزلورزوروف

منذ أن عُنت ثلاثية «جسر البركون» لعمال البناء الذين يصفرون من أعلى السلم، لم يعد هناك تصغير، ولا عمال بناء يهود. فاليوم، كل مقاول بناء في إسرائيل يؤكد أنه يرغب في تشغيل إسرائيليين لديه، تقريبا بأي ثمن، ولكن الإسرائيلييين ببساطة ليسوا على استعداد لتسيخ أيديهم في عمل صعب، ولذا حكم على المقاولين بأن يشغلوا عمالا صينيين فقط.

في كثير من الأحيان يكرر المقاولون تلك المقولة التي لا يشكك بها أحد، رغم أنه كان من المفترض أن تُثير الشكوك؛ فالإسرائيليون باتوا يعملون في جمع النفايات، وتدعي الشائعات أن عائلات الاجرام تسيطر على قطع النفايات، ولا تسمح لأي شخص أن يدخل اليه، ما يعني أنه من الممكن جمع النفايات، ولكن من غير الممكن العمل في التيليطا.

وتبين من فحص أجراه بنك إسرائيل في العام ٢٠١٢، أنه منذ العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٢، خرج من قطاع البناء حوالي ٤٢ ألف عامل فلسطيني واجنبي، بسبب السياسة الحكومية والانتفاضة، وحل محلهم حوالي ٤٠ ألف عامل إسرائيلي، ٣٠ ألفا منهم هم عرب إسرائيليين. وما هو أكثر إثارة، أن ثلث العمال الـ ٤٠ ألفا، جرى استيعابهم في الأعمال الصعبة (أعمال اسمنتية وقصارة وتبليط وما شابه)، وهذا بخلاف كلي لاداء المقاولين بأن الإسرائيلييين ليسوا على استعداد للعمل في مثل هذه الأعمال، التي هي قاسية ومتعبة جسديا، إضافة إلى أنها تتسبب بالأوساخ.

بمعنى أن المعطيات تدل على أنه بالإمكان استيعاب إسرائيليين في قطاع البناء، حتى وإن كان هذا ليس بسهولة، ومن الواضح جدا أن الإسرائيلييين لا يستعملون فعل هذا، ولا العمال العرب من إسرائيل أيضا، ومن الواضح أيضا ما هو السبب، ليس لأن العمل موسّع وقاس، ويخلق انطباعا اجتماعيا متدنيا، فكل هذا بالإمكان نسبه لعمل جمع النفايات، وإنما بالأساس لأن الحديث يجري عن عمل موسخ وقاس، ويسيطر عليه عمال أجانب، ولذا فإن الرواتب متدنية، وهي رواتب متدنية أقل بكثير مما هو مطلوب دفعه مقابل عمل جسدي صعب، ويحتاج إلى أيد مهنية، ما يعني أن الراتب في هذه الأعمال يجب أن يكون أعلى من معدل الرواتب العام. في الأيام التي كان فيها عمال البناء يصفرون للصبيان من أعلى السلم، كان معدل الراتب في قطاع البناء أعلى من معدل الرواتب العام.

(عن الملحق الاقتصادي «ذي ماركر»، «هآرتس»)

فشل رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في اجتياز عقبة صعبة في الكنيست، الأسبوع الماضي، وقرر تأجيل التصويت في هيئته العامة على مشروع قرار صادقت عليه الحكومة ويلتف على صلاحيات المسؤول عن تقييد الاحتكارات، الأمر الذي يعرقل في هذه الأثناء المضي قدماً في خطة تمنع تقييد احتكار استخراج الغاز الطبيعي بأيدي شركة «ديلك» الإسرائيلية التي يسيطر على أسهمها رجل الأعمال إسحاق تشوفا وشركة «نوبل إنرجي» الأميركية.

وكان يتعين على الكنيست التصويت على تفعيل البند ٥٢ في قانون المسؤول عن تقييد الاحتكارات، وينص هذا البند على أنه في حال رفض المسؤول عن تقييد الاحتكارات خطوة حكومية لصالح اعتبارات تتعلق بفتح المنافسة في السوق، ولكن يتم وصف هذه الخطوة بأنها هامة لاحتياجات أمن إسرائيل الإستراتيجي، فإن بإمكان وزير الاقتصاد إلغاء قرار المسؤول عن تقييد الاحتكارات ونقل الحسم بشأن خطوة الحكومة إلى الحكومة بكامل هيئتها.

وكان وزير الاقتصاد الإسرائيلي رئيس حزب شاس أرييه درعي، قد رفض التوقيع على تفعيل البند ٥٢، خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، الأمر الذي كشف عن وجود خلافات داخل الحكومة حول الخطة الحكومية لتفكيك احتكار الغاز على مدار العامين المقبلين.

وقالت تقارير إعلامية إسرائيلية إن درعي لا يعارض الخطة الحكومية، لكنه لا يريد تحمل مسؤولية شخصية عنها، بهدف صد انتقادات منظمات اجتماعية له بأنه تخلى عن الطبقات الضعيفة.

ويعني تفعيل البند ٥٢ الائتلاف على قرار المسؤول عن تقييد الاحتكارات، ديفيد غيلو، الذي طالب بتفكيك احتكار الغاز فوراً وليس على مدار العامين المقبلين. ولم تكن لدى نتنياهو أغلبية بين أعضاء الكنيست لتأييد تفعيل هذا البند، إذ عارض هذه الخطوة كل من وزير المالية موشيه كحلون، ووزير البناء والإسكان يوئاف غالانت، ووزير الرفاه حاييم كانتس. كذلك أعلن رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»، أفيغدور ليرمان أنه يؤيد الخطة الحكومية لكنه قرر أنه ونواب حزبه سيموتون ضد تفعيل البند ٥٢.

يذكر أن حكومة نتنياهو الحالية هي حكومة ضيقة للغاية، وهي مدعومة من ائتلاف يضم ٦١ عضو كنيست فقط من أصل ١٢٠ عضواً. ومجرد معارضة نائب واحد من الائتلاف أي مشروع طرحه الحكومة تؤدي إلى سقوطه.

وفي وضع كهذا درس نتنياهو تحويل التصويت على تفعيل البند ٥٢ إلى تصويت على حجب الثقة عن الحكومة، بهدف ممارسة ضغوط على الوزراء الذين يعارضون هذه الخطوة. لكنه في نهاية المطاف قرّر تأجيل التصويت إلى وقت آخر، ويشار إلى أن الحكومة صادقت خلال اجتماعها الأسبوعي على تفعيل هذا البند.

اعتبارات أمنية وتجارية

اللافت أن موضوع قطاع الغاز واحتكاره جرى بحثه في الكابينيت، الذي يعتبر أهم هيئة سياسية - إمنية إسرائيلية. واستعرض أفراد طاقم المفاوضات الكوموي مع الشركات الاحتكارية تفاصيل الخطة الحكومية التي يسمي نتنياهو إلى تمريرها. وخلال اجتماع الكابينيت، استعرض مسؤولون أمنيون إسرائيليون ما وصفوه بـ«الأهمية الجيو سياسية»، لدفع عقود تصدير الغاز إلى مصر والأردن.

وحضر المسؤول عن تقييد الاحتكارات، غيلو، اجتماع الكابينيت بشكل مفاجئ، واستعرض أمام الوزراء أسباب معارضته للتوقيع على تسوية مع محكركي الغاز، وهم بالأساس شركة «ديلك» ملكية تشوفا المقرب من نتنياهو، وشركة «نوبل إنرجي» الأميركية.

ويرى غيلو في الخطة الحكومية أنها «تسوية مفيدة» وتسمح لشركتي «ديلك» و«نوبل إنرجي»، بتأسيس مكانة احتكارية في مجال الغاز الطبيعي.

وأيد الوزراء أعضاء الكابينيت بالإجماع التسويات السياسية - الأمنية لتسوية قطاع الغاز بين الحكومة والشركات الاحتكارية. لكن عندما طوّل درعي بالتوقيع على بند الائتلاف على صلاحية مسؤول تقييد الاحتكارات رفض ذلك، وأعلن عن تنازله عن صلاحيته هذه.

وقد طوّل الوزراء بمعاينة تفاصيل الخطة الحكومية والمصادقة عليها بادعاء أنها تنطوي على جوانب تتعلق بالسياسة الإسرائيلية الخارجية أو أمن الدولة، وذلك لأنه لهذه الأسباب فقط، بحسب القانون، بإمكان وزير الاقتصاد الائتلاف على صلاحيات المسؤول عن تقييد الاحتكارات.

وأفادت صحيفة «هارتس» بأن السفارة الأميركية في تل أبيب توجهت إلى أعضاء كنيست عرب من القائمة المشتركة، بواسطة اتصالات هاتفية أو رسائل خليوية، وعبرت عن «املها» بأن صادق الكنيست على الخطة الحكومية، من خلال تأييد تفعيل البند ٥٢.

لكن نواب القائمة قرروا التصويت ضد الخطة الحكومية.

وتقضي الخطة الحكومية بـ«الصفح» عن شركتي «ديلك» و«نوبل إنرجي» لأنها عملتا في حقل الغاز في البحر المتوسط خلافاً للقانون تقييد الاحتكارات، وفي المقابل وضع قيود على عملها في المستقبل، لكن هذه القيود تم تلغيها.

وقال نتنياهو في بداية اجتماع حكومته الأسبوعي قبل الأخير: «إنني مصر على الدفع باتجاه حل واقعي يجلب الغاز إلى الاقتصاد الإسرائيلي، ولن أستسلم لاقتراحات شعبية تبقى الغاز في باطن الأرض، إذ رأينا عدداً كافياً من الدول التي استسلمت لضغوط كهذه، وبقى الغاز بعدها في الأرض، ويحظر السماح بحدوث أمر كهذا هنا».

ورغم تأجيل التصويت في الكنيست، إلا أن صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ذكرت

تحليلات: خطة نتنياهو تحظى أيضاً بدعم أميركي

نتنياهو يفشل في تمرير خطة حكومية لتنظيم قطاع الغاز!



مشهد عام لحقل لفياتان.

التعاون في مجال الأبحاث والتطوير. لكن الصناعة الوحيدة التي ذكرها إيلسون بصورة عينية في رسالته هي سوق الغاز.

ورد مدير عام مكتب نتنياهو في حينه، هرئيل لوكر، في رسالة جوابية إلى إيلسون بالقول إنه «رجاء، كن واثقا ومتاكدا من أن رئيس الحكومة يثمن وهو شريك لرغبتك في مواصلة وتعزيز العلاقات الاقتصادية، المتينة أصلاً، بين دولتينا».

وأضاف لوكر، أنه «نتوقع أن نعمل سوية مع الغرفة (التجارية) من أجل دفع المبادرات المفصلة في رسالتك، وقد بدأنا استعدادات لحوار إستراتيجي - اقتصادي بين الحكومتين.. ومن شأن هذا الحوار أن يدفع شركات تجارية بين

الدولتين، في القطاعين العام والخاص على حد سواء».

وفي أعقاب رسالة إيلسون، عقد اجتماع بحضور ممثلين عن الوزراء الإسرائيلية، ووفقاً لـ«هارتس»، فإنه لم يكن هناك أي موضوع مطروح على جدول أعمال الاجتماع سوى رسالة إيلسون.

بعد الكشف عن رسالة إيلسون، طالبت المعارضة الإسرائيلية المستشار القانوني للحكومة، יהודה فاينشطاين، بإبعاد نتنياهو عن البحث في موضوع الغاز، لكن نائبة المستشار، المماجة دينا زيلبر، ردت باسم فاينشطاين على هذا الطلب بالقول إنه لا مانع في أن يعمل نتنياهو في سياسة فرع الغاز.

في هذه الأثناء، تظاهر آلاف الإسرائيليين في تل أبيب، احتجاجاً على خطة الحكومة في موضوع الغاز والامتناع عن تقييد احتكار هذا السوق. وجرى المظاهرة تحت شعار «لا نوافق على اتفاقيات في الظلمات - سنوقف نهب الغاز»، ورفع المتظاهرون لافتة كتب عليها أن الغاز ملك للمواطنين، الوزراء هم كلاب صغيرة لدى تشوفا، وأخرى كتب عليها «هذه ليست منافسة، هذه خنازيرية».

واعترضت الشرطة أربعة متظاهرين، بينما اتهم قادة الاحتجاج الشرطة بممارسة العنف تجاه المتظاهرين.

شيلدون إيلسون يحث نتنياهو على «تخفيف» سوق الغاز

يبدو أن ما يدفع نتنياهو إلى الإقدام والإصرار على دفع الخطة الحكومية واستمرار احتكار شركة «نوبل إنرجي» نابع من أسباب ليست سياسية إستراتيجية. فقد أفادت صحيفة «كالكاليس» الاقتصادية التابعة لمجموعة «يديعوت أحرونوت»، بأن وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، لديه اسم في «نوبل إنرجي» بقيمة مليون دولار.

غير أن الأهم هو ما كشفت عنه صحيفة «هارتس»، بأن الملياردير اليهودي الأميركي، شيلدون إيلسون، بعث برسالة إلى نتنياهو حول موضوع الغاز، في شهر تموز من العام الماضي وخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ويعتبر إيلسون أكبر متبرع لحملة نتنياهو الانتخابية، وهو الذي أسس صحيفة «يسرائيل هيوم» (إسرائيل اليوم)، التي توزع مجاناً والأكثر انتشاراً في إسرائيل، من أجل تسويق سياسة نتنياهو، كذلك فإن إيلسون، وهو أحد أكبر المتبرعين للحزب الجمهوري الأميركي، يدعم نتنياهو في الأزمة بينه وبين الرئيس الأميركي باراك أوباما.

ووفقاً لـ«هارتس»، فإن إيلسون طالب نتنياهو في رسالته بتنجيع تنظيم سوق الغاز، لكنه لم يذكر في هذا السياق سوى شركة «نوبل إنرجي»، وهي شركة عضو في ما وصفه إيلسون «مجموعة المبادرة التجارية الولايات المتحدة - إسرائيل» وأنها تعمل تحت الغرفة التجارية الأميركية.

وتحدث إيلسون عن المبادرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين، واقترح تعديل اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وفتح مكتب تمثيل للغرفة التجارية في إسرائيل، وتشجيع زيارة فود اميركية إلى إسرائيل وتعزيز

ووكلف مدير عام وزارة الخارجية دوري غول، بتقديم شرح لوزراء الحكومة الأمنية المصغرة حول البعد السياسي - الأمني لهذه المسألة. كما تبنت الحكومة الأمنية المصغرة اقتراح درعي تحويل صلاحية تفعيل البند ٥٢ إلى الحكومة الإسرائيلية بكامل أعضائها، وسوف ينشر نص اتفاق التسوية في الأيام المقبلة لإطلاع الجمهور عليه.

وبعد أن قررت الحكومة الأمنية المصغرة أن الأمر يتعلق بقضية سياسية - أمنية، فأجأ درعي الجميع عندما قال: «ليس لوزير الاقتصاد ميزة على رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، لجهة تفعيل البند ٥٢ لاعتبارات أمنية». ويبدو أن هناك في الخلفية تهديدات بالتوجه إلى المحكمة العليا للاستئناف ضد دستورية تفعيل وزير الاقتصاد لهذا البند، وحضر الجلسة مفوض مكافحة الاحتكار، البروفسور ديفيد غيلو، الذي جاء ليعلم معارضته لمخطط التسوية، ويحذر الوزراء من استخدام البند ٥٢ خلافاً للقانون.

وكان وزير الطاقة يوفال شتاينيتس صرح قبيل انعقاد الجلسة بأن شركات الغاز «أذعن» لإملاءات استثنائية للحكومة وأنه «جرى التوصل إلى اتفاق ممتاز بالنسبة لإسرائيل ومواطنيها»، وأضاف شتاينيتس أنه بموجب التسوية سوف يفكك كارتل قطاع الغاز الذي يمتلك فيه حالياً إسحاق تشوفا لمجموعة ديلك»، وعشركة «نوبل إنرجي» (الأميركية] حقوق التقيب

في حقول الغاز الطبيعي الأربعة، «تمار»، «لفياتان»، «كريش»، و«تين». وبحسب قوله، ستحقق إسرائيل أمن الطاقة، وتكسب مليارات الشواكل من إيرادات الضرائب والإتاوة (حقوق الملكية). وبموجب مخطط التسوية، تتعهد الشركات التي يمتلك تشوفا فيها الحصة المسيطرة ، أي «ديلك كيدوجيم» و«أنفير»، ببيع كامل حصتها

أسباب تسرع نتنياهو

أشارت «هارتس» إلى أن نتنياهو ومستشاريه لم يتركوا أية دعة قانونية أو مناورة سياسية إلا واستخدموها في محاولتهم التغلب على العقبات في الطريق إلى تمرير متسرع لهذه الخطوة الاقتصادية «الأكبر في تاريخ إسرائيل».

وعزت الصحيفة أداء نتنياهو إلى أنه أراد إجراء التصويت في الكنيست على تفعيل البند ٥٢، كي لا يضطر، في حال تأجيل التصويت، إلى كشف خطة الحكومة قبل التصويت، لأنه سيخاطر بذلك بالتعرض لانتقادات شديدة من جانب الجمهور وسيتم تقديم التماسات إلى المحكمة العليا ضد الخطة.

وأضافت الصحفية أن تأجيل التصويت على الخطة الحكومية في الكنيست سيكلف نتنياهو دفع ثمن معارضين للخطة، مثل طلب كحلون بأن يؤيد الخطة مقابل فرض رقابة على صناعة الغاز ووضع قيود على تصديره، كذلك فإن رئيس حزب «يش عتيد»، يائير لبيد، أوضح أنه سيؤيد الخطة في حال فرض رقابة على أسعار الغاز، رغم أنه كان يرفض شرطاً كهذا لدى توليه منصب وزير المالية في الحكومة السابقة، والمشكلة التي يواجهها نتنياهو في حال استجاب لمطالب كحلون ولبيد، هي أنه سيكون مضطراً إلى فتح التفاوض مع شركات الغاز مجدداً والعودة إلى طاولة المفاوضات معها.

إلا أن نتنياهو تعهد أمام شركتي الغاز قبل أسبوعين، وفقاً لتقارير إعلامية، بإنهاء بلورة عملية تنظيم قطاع الغاز، بموجب الخطة الحكومية، حتى نهاية شهر تموز الحالي.

واعتبرت الصحيفة أنه في أعقاب الفشل في إجراء التصويت في الكنيست، فإن «نتنياهو سيذكر ليس فقط كرئيس حكومة تخلى عن المصلحة العامة وسامم على خطة ضعيفة جرى تصحيحها رغماً عنه، وإنما سيذكر أيضاً كمن لم ينجح في تلبية مطالب الأميركيين وفي الوقت المحدد».

اتفاق التسوية مع كارتل الغاز بحسب ما أقرته الحكومة الأمنية المصغرة

في حقل «تمار» (٣١،٢٥٪) والتي تبلغ قيمتها نحو أربعة مليارات شيكل؛ وتخفف شركة «نوبل إنرجي» حصتها في «تمار» من ٣٦٪ إلى ٢٥٪؛ ويبدأ تطوير حقل لفياتان، في آب ٢٠١٩، وليس في آذار ٢٠١٨ مثلما هو ملحوظ في العقد الأصلي، وليس في العام ٢٠٢٠ مثلما طالب تشوفاً و«نوبل إنرجي»؛ ومن المتوقع أن يستثمر تشوفاً و«نوبل إنرجي» كما اتفق على أن يبيع تشوفاً كامل أجل تطوير حقل «لفياتان» ويتعهد تشوفاً و«نوبل إنرجي» ببيع حقلي الغاز الصغيرين نسبياً «كريش» و«تين»، في غضون ١٤ شهراً مع إمكانية تمديد المهلة أربعة أشهر وليس ٣٦ شهراً مثلما كانا يطالبان، على أن يباع الحقلان إلى مستثمر إستراتيجي ينافس «نوبل إنرجي» ويتعهد بالاستثمار من أجل اكتشاف حقول غاز جديدة؛ و«نوبل إنرجي» مبلغ ٧ مليارات دولار من حصته وتخفف «نوبل إنرجي» حصتها في «تمار» في غضون ستة أعوام، وفي المقابل تعهدت الشركتان باستثمار مبلغ ملياري دولار إضافي في أعمال توسيع منصة تنقيب «تمار»، واستكمال مد خط أنابيب لضخ الغاز إلى محطة إيلات، والتنقيب عن آبار غاز جديدة في محيط ممكن «تمار».

وبالنسبة لسعر الغاز، حدد سقف أعلى لسعر بيع الغاز قدره ٧ر٥ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، وليس ٥ر٨ دولارات كما طالب تشوفاً و«نوبل إنرجي»، كما اتفق على أن تحدد لجنة الأسعار في وزارة المالية أسعار الغاز

على قاعدة متوسط أسعار الغاز في إسرائيل، وصحيح أنه من المتوقع أن ينخفض سعر الغاز إلى ٥ر٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية في العام ٢٠١٦، وبحسب مخطط التسوية، قررت الدولة عدم فرض رقابة على أسعار الغاز لتجنب الإضرار بعقود تصدير الغاز المبرمة، كما اتفق على أن يجري مذ مصر بالغاز المستخرج من حقل «تمار»، والأردن بالغاز المستخرج من حقل «لفياتان».

وعلقت عضو الكنيست شيلي جيموفيتش على اتفاق التسوية بقولها: «إن هذا إنعاز مطلق من نتنياهو وتشوفاً والاحتكار. إنه أمر مخز للحكومة وخسارة هائلة للجمهور». وأضافت أن التسوية لا تؤدي إلى زيادة التنافسية في قطاع الغاز ولا تحقق أي مكسب للجمهور.

وطالب رئيس المعارضة إسحاق هيرتسوغ رئيس الكنيست يولي إدلشتاين، بعرض اتفاق التسوية على الكنيست لنقاشه والتصويت عليه، وقال «هذا القرار سيؤثر على الأجيال المقبلة، أكرر مطالبتي لرئيس الحكومة بطرح مخطط تسوية الغاز على الكنيست الإسرائيلي، إنه قرار بحجم القرارات الحاسمة التي اتخذها الكنيست في الماضي بشأن قضايا مصيرية في حياة الدولة، ولا يمكن إنهاء الموضوع بنقاش سري في المجلس الوزاري السياسي – الأمني المصغر».

مَن كتب أسفار الأنبياء الأوائل في التوراة وماذا كانت أهدافهم؟

*من احتل أريحا، ومن قتل جوليات، وفقا للتوراة؟ «التاريخ التثنيوي» هو نتاج إبداعي واحد يشمل سفر التثنية

وأسفار الأنبياء الأوائل* هل داوود وسليمان شخصيتان أسطورتان؟ وكيف انتهت العناية الإلهية؟*



«داوود وجوليات» للرسام الإيطالي كارافاجيو

التثنية، و«الموجود» في المعبد في تلك الفترة. والتاريخ التثنيوي مليء بكوارك وهزائم مني بها «شعب إسرائيل» عندما عبد آلهة أخرى ثم تاب تحت قيادة زعماء مخلصين للرب. والاستنتاج المطلوب من ذلك هو أن التعاون مع «إصلاحات» ياشياهو سيقيود إلى نجاحات بينما عدم تطبيق العهد بين الرب و«بني إسرائيل» سيؤدي إلى كوارث.

نهاية العناية الإلهية

الاعتقاد السائد هو أن الكتابة الذين دونوا التاريخ التثنيوي كانوا يؤمنون به، لكن التاريخ معصمهم. إذ أنه على الرغم من أن ياشياهو كان ملكا قويا وعبد الله بإخلاص (ولم يكن قبله ملك مثله قد رجح إلى الرب بكل قلبه وكل نفسه وكل قوته حسب كل شريعة موسى وبعده لم يقم مثله) - الملوك الثاني، ٢٣، ٢٥) إلا أن حكمه انتهى بكارثة. ففي العام ٦٠٩ قبل الميلاد قاد ملك مصر ماخاو الثاني جيشه في معركة ضد البابليين. وياشياهو الذي كان حليفا للبابليين، حاول إيقاف زحف الجيش المصري عندما قطع مرج من عامر بالقرب من مجيدو، معتقدا أنه يحظى بعناية إلهية. ووفقا لسفر أخبار الأيام الثاني، فإن ماخاو أرسل رسلا إلى ياشياهو ليقولوا له باسم الملك المصري «ما لي ولك يا ملك يهوذا، لست عليك أنت اليوم ولكن على بيت حربي والله أمر بإسراعي، فكف عن الله الذي معي فلا يهلكك» (الإصحاح ٣٥، الآية ٢١). لكن ياشياهو لم يتراجع ومات في ميدان القتال.

ولم يتحسّن وضع «مملكة يهوذا» في أعقاب موت ياشياهو، ودمرها البابليون ودمروا معها التاريخ التثنيوي. وأكمل كاتب أو مجموعة كاتبة، في بابل، المهمة ودونوا بإيجاز الأحداث التي وقعت بعد موت ياشياهو. وحاول هذا الكاتب، أو الكاتبة، إنهاء السفر بنوع من التفاؤل، إذ ينتهي التاريخ التثنيوي بتحرير خفيد ياشياهو، يهوياكين، من السجن البابلي وحصوله على احترام ملوكي. «رفع أوبيل مروذ ملك بابل في سنة تملكه رأس يهوياكين ملك يهوذا من السجن. وكله بخير وجعل كرسيه فوق كراسي الملوك الذين معه في بابل» (الملوك الثاني، ٢٥، ٢٧-٢٨).

تحرير يهوياكين من السجن الثاني هو وقف عبادة ما يدل على أن تحرير هذا الجزء من السفر تم تنفيذه في هذا العام أو بعده بفترة قصيرة. وبالعودة من سبي بابل عاد التاريخ التثنيوي إلى البلاد، وتحول إلى جزء من الكتابات المقدسة اليهودية. وكباقي الكتب المقدسة اليهودية، وجد الباحثون في أسفار التاريخ التثنيوي تغييرات طرأت على نصوصه لاحقا، وهي تغييرات أدخلت بصورة متعمدة وأخرى وضعت في النص خطأ. لكن تم الحفاظ على معظم النص القديم كما هو، وهو النص الموجود في كتب التوراة اليوم.

بحوزة الكتابة مخطوطات أخرى تداخلت قصصها في النص التوراتي، كما كانت هناك مصادر من التراث المنقول (الشفهي)، بيد أنه واضح أن الكتابة الذين دونوا التاريخ التثنيوي استخدموا مصادر متنوعة في كتابة أسفارهم. وتتمسك الباحثون إلى هذه النتيجة لأن التوراة تدمج بداخلها قصصا تراثية متنوعة، أي لأنها تحتوي على تناقضات وتغيرات في الأسلوب والأيدولوجيا. وبالإمكان إيجاد أدلة على ذلك في أسفار الأنبياء الأوائل. ومثال على ذلك، هو أن سفر صموئيل الأول يحافظ على ثلاث قصص مختلفة تماما حول تنصيب شاؤل.

ومثال آخر هو قتل جوليات، فتارة يقتله داوود (صموئيل الأول ١٧، ٥٠) وتارة أخرى يقتله الحنان بن يერი (صموئيل الثاني ٢١، ١٩). ويتبين من تحليل الأسفار أن الكتابة أخذوا قصصا من قصص تراثية مختلفة، وربطوها بسوية بغلاف كتاباتهم التي شملت مقاطع نظرية، خاتمات، تفسيرات وملاحظات، وخصوصا في بداية الأسفار ونهايتها وأيضاً في المقاطع التي تربط بين القصص المتنوعة. ويمكن من تحليل هذه النصوص التعرف على الأيدولوجيا التي حاول الكاتبة دفعها.

ويدور الحديث هنا عن تاريخ يبدأ بعهد بين الرب و«بني إسرائيل» في سيناء، والذي يلزم الشعب عبادة الرب وحده وفي معبد واحد فقط. بعد ذلك «احتلال» البلاد، الذي يشمل سلسلة طويلة من خروقات العهد من جانب «بني إسرائيل» ثم التوبة، كذلك يشمل هذا التاريخ عهدا آخر بين الرب وبيت داوود، ثم سلسلة من خروقات العهد من جانب «الملوك»، وفي النهاية صعود ياشياهو إلى الحكم، واكتشافه للعهد المفقود وينفذ إصلاحات لكي يطبق «شعب إسرائيل» عهده القديم. لدى قراءة التاريخ التثنيوي قراءة نقدية، بالإمكان فهم الأهداف التي كتب من أجلها، فهذه محاولة من جانب «الملك» ياشياهو، الذي حكم «يهودا» في النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد، ومن جانب كاتبه لوضع أيدولوجيا تكون في مركز «إمبراطورية» مركزية واحدة. ويرى الباحثون، أنه بالإمكان النظر إلى الادعاء بأن «إسرائيل» و«يهودا»، كانتا مرة «مملكة»، واحدة موحدة تحت حكم آباء ياشياهو، أي داوود وسليمان، هو دعاية ملكية من أجل تبرير توسع إقليمي لـ«مملكة يهوذا» من الحيز الضيق في الجبال والسهل الساحلي باتجاه المروج والتلال الخصبة التي كانت سابقا تحت سيطرة «مملكة إسرائيل». وواضح أن العهد بين الرب وداوود، وأيضاً «الوعد الإلهي» بإعطاء البلاد إلى «بني إسرائيل» يدفع هدفا كهدا.

وبحسب باحثين، فإن الهدف الثاني هو وقف عبادة الأوثان في المعابد المنتشرة في أنحاء البلاد وتركيزها في معبد في القدس، وهو «إصلاح» أجراه ياشياهو في العام ٦٢٢ قبل الميلاد، بموجب «كتاب التشريع»، الذي تحدث عنه سفر

وفي العام ٧٢٢ قبل الميلاد، احتل الآشوريون «شومرون» أو «السامرة»، عاصمة ما تصفها التوراة بـ«مملكة إسرائيل»، في القسم الشمالي من الضفة الغربية، ودمروها بالكامل. وأغرقت المهاجرون من «مملكة إسرائيل» منطقة «مملكة يهوذا» وجلبوا معهم «معرفة ذات قيمة كبيرة»، الأمر الذي أدى إلى ازدهار ثقافي ومدني غير مسبوق في «مملكة يهوذا» في القرن السابع قبل الميلاد. وبنيت أسوار وحفرت قنوات واتدمجت «يهودا» في الاقتصاد الإقليمي. وسوية مع هذا التقدم، وفقا لأساطير التوراة، جاء إلى «يهودا» كهنة - كتاب يتقنون القراءة والكتابة، وأخذوا يدمجون في كتاباتهم الكتابات القليلة التي كانت موجودة في «يهودا»، إلى جانب الأحاديث الدينية المنقولة (الشفهية) في كلتي «المملكيتين»، وبين القصص التي جرى تدوينها في بداية القرن السابع قبل الميلاد، كانت صيغة أولية لسفر القضاة، الذي اشتمل على قصص تراثية مختلفة ومتناقضة أحيانا عن أبطال أسطوريين، أي «القضاة» الذي عاشوا في فترة ما قبل «الملكية».

من قتل جوليات؟

إن معظم كتابة التاريخ التثنيوي، وفقا للآراء السائد لدى الباحثين المعاصرين، ذوّنت بأيدي أبناء وأحفاد أولئك الكتابة الذين جاؤوا من «إسرائيل» إلى «يهودا»، واندمجوا في الأخيرة، وجرى ذلك في النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد، وفي فترة «الملك ياشياهو». وكان بحوثهم مصدرا ن خطيان، هما «كتاب تاريخ ملوك إسرائيل» و«كتاب تاريخ ملوك يهوذا»، اللذان يرجح أنهما كانا عبارة عن قائمة بأسماء «ملوك» مع تفاصيل قليلة حول سير حياتهم. وأخذوا المعلومات من هذين المصدرين. ويبدو أن قائمة «ملوك يهوذا» شملت أسماء أمهاتهم، خلافا لقائمة «ملوك إسرائيل». وتم تسجيل عدد سنوات حكم «ملك» بدقة، الأمر الذي يدل، وفقا للباحثين، على أن هذه التفاصيل كانت مدونة. لكن في مقابل ذلك، فإن سنوات حكم «الملكين» داوود وسليمان، سجلت بأرقام نمطية، ما يعني، وفقا للباحثين، أن فترتي حكمهما لم تكن مدونة في المصادر. ويرجح الباحثون أنهما شخصيتان أسطورتان.

ويذكر كتبة أسفار الأنبياء الأوائل مصدرا آخر هو «سيفر هيشار» («سفر ياشُر»، وهو كتاب قصائد قديمة مفقود، وأخذت منه «مرثية داوود»، الآية: «فدامت الشمس ووقف القمر حتى انتقم الشعب من أعدائه» (يشوع ١٢، ٩). وليس مستبعدا أن يكون قد تم أخذ قصائد أخرى من الكتاب نفسه من دون الإشارة إلى ذلك.

إضافة إلى هذه المخطوطات، فإنه من الجائز أنه كانت

يشير التلمود البابلي إلى كتبة أسفار الأنبياء الأوائل، يشوع (أو يوشع) والقضاة وصموئيل الأول والثاني والملوك الأول والثاني. ووفقا للتلمود البابلي فإن يشوع كتب سفر يشوع حتى وفاته، وأكمل كتابة هذا السفر الكاهن إيعازر ونجله الكاهن بنحاس. وكتب صموئيل سفر القضاة وسفر صموئيل حتى وفاته، وأكمله النبيان جاد ونتان. وكتب سفر الملوك النبي إرميا. والسؤال الذي يطرح هنا هو، كيف تمكن كتبة التلمود أن يعرفوا في القرن الخامس الميلادي هوية كتبة أسفار الأنبياء الأوائل، الذين سبقوهم بألف عام؟ والإجابة على ذلك تكمن في التراث اليهودي القديم، وتفيد بأن هذه المعلومات عبارة عن أحاديث دينية منقولة، انتقلت من جيل إلى آخر على مدار مئات السنين على السن سلسلة طويلة من الحاخاميين وتلاميذهم، حتى تم تدوينها. ووفقا للتراث الديني اليهودي، فإن أقوال كبار حاخامي اليهود، الذين وضعوا الأحاديث الدينية المنقولة (الشفهية) بحلول القرن السادس الميلادي، الموجودة في التلمود، عبارة عن رسالة مقدسة مصدرها الله. لكن البحث العلمي في التوراة يعرض صورة مختلفة تماما عن تلك الموجودة في التلمود. إذ يجمع الباحثون، رغم وجود خلافات صغيرة بينهم، على صيغة متطورة لنظرية وضعها الباحث الألماني في كتاب «العهد القديم»، مارتن نوت، إبان الحرب العالمية الثانية، وبموجبها أن سفر التثنية وأسفار الأنبياء الأوائل تشكل جميعها نتاجا أدبيا واحدا جرى تحريره في نهاية الفترة التي تتناولها هذه الأسفار، وأطلق نوت على هذا النتاج اسم «التاريخ التثنيوي»، وهو مصطلح متفق عليه في البحث العلمي اليوم، كما أشار إلى ذلك الكاتب والمحرم في صحيفة «هارتس»، إيلون غلعاد، في مقال، نشره قبل أسبوعين، حول من كتب أسفار الأنبياء الأوائل.

«التاريخ التثنيوي»

يرفض باحثو التوراة الاعتقاد بأن شخصيات قصص الأنبياء الأوائل هم الذين كتبوا هذه الأسفار، لأن مضمونها يشير إلى عكس ذلك تماما. فهذه الأسفار ليست مكتوبة بضمير المتكلم، مثلما يحدث عندما يتكلم شخص ما عن تجاربه، وإنما هي مكتوبة من وجهة نظر لا يعرف كافة الأحداث التي وقعت في الماضي البعيد.

إضافة إلى ذلك، فإن محاولة تقسيم أسفار الأنبياء الأوائل والقول إنه كتبها عدد من الكتبة على مدار مئات السنين، مثلما ورد في التلمود، ليست مقنعة، لأن الأسلوب واللغة في هذه الأسفار، وخاصة قصة إطارها، مشابهة لأسلوب ولغة سفر التثنية، الأمر الذي يدل على أنها كتبت بأيدي كتبة في نقطة تاريخية واحدة.

ويدل على ذلك استخدام عبارة «إلى هذا اليوم»، وهي عبارة نادرة نسبيا في باقي أسفار التوراة حيث استخدمت ١٣ مرة، بينما تتكرر كثيرا في كتب التاريخ التثنيوي، وتذكر ست مرات في سفر التثنية و١٣ مرة في سفر يشوع و١١ مرة في سفر صموئيل و١٣ مرة في سفر الملوك، وليس فقط أن استخدام هذه العبارة يشكل دليلا على لغة وأسلوب واحد من بين أدلة أخرى على وحدة النتاج الأدبي كله، إنما يشكل استخدامها دليلا على أن الكاتب وصف الماضي البعيد وليس حاضره هو.

كذلك فإن تكرار عبارة «إلى يومنا هذا» تشير إلى هدف الكاتب، فهو لا يروي أحداثا من الماضي من خلال الالتزام بالبحث التاريخي، وهذه ظاهرة حديثا. وإنما من أجل تمرير رسالة إلى أبناء عصره حول عالمهم.

مثال على ذلك، هو قمع قصة احتلال البلاد بقصة قصيرة حول الجواسيس الذين أرسلهم يشوع بن نون ولقائهم مع راحاب الزانية. إذ أن هذه القصة القصيرة لا تفيد القصة الكبرى، لأنه لا يجري الحديث فيها حول حصول الجواسيس على معلومات تساعد على احتلال مدينة أريحا. لماذا، إذ، أدخل الكاتبة هذه القصة القصيرة في القصة الكبرى؟ الإجابة موجودة في الآية التالية التي تنتهي بعبارة «إلى يومنا هذا»: «واستحى يشوع راحاب الزانية وبيت أبيها وكل ما لها. وسكنت في وسط إسرائيل إلى هذا اليوم. لأنها خبات المرسلين الذين أرسلهما يشوع لكي يتجسسا أريحا» (يشوع، الإصحاح السادس الآية ٢٥).

ويفسر الكاتب هنا سبب بقاء الكنعانيين في أريحا رغم اختلالها على أيدي يشوع بن نون. وتسمى مثل هذه القصص التي تعدد أسباب الواقع كما هو في فترة كتابة الأمور، بعلم العلل والأسباب، أو «إتيولوجي»، والتاريخ التثنيوي مليء بها. ويتنشر نوع ثانوي من القصص الإتيولوجية التي توفر تفسيرات أسطورية لإقامة مواقع وتجمعات سكنية وبراقتها شرح لأسباب تسميتها، مثلما جاء في الآية: «وكان أبشالوم قد أخذ وأقام لنفسه وهو حي النصب الذي في وادي الملك لأنه قال ليس لي ابن لأجل تذكير اسمي، ودعا النصب باسمه وهو يدعى أبشالوم إلى هذا اليوم» (صموئيل الثاني، الإصحاح ١٨ الآية ١٨). لكن ما هو «هذا اليوم» الذي نتحدث عنه هذه الأسفار، وما هي الفترة التي كتبت فيها؟ تدل اللمى (أي الموجودات) الأثرية، التي يعود تاريخها إلى القرن السابع قبل الميلاد، على أن المنطقة التي تسميها التوراة «يهودا»، أي تلك الواقعة بين القدس والخليل في جنوب الضفة الغربية، كانت منطقة صغيرة ومتنقلة لدرجة أنه من الصعب إطلاق تسمية «مملكة» عليها. كذلك يدل ندرة اللمى الأثرية من هذه الفترة والتي تشمل كتابة، على أن هذا كان مجتمعا ذا مستوى حضري منخفض جدا وعلى ما يبدو أن أشخاصا معدودين فقط فيه كانوا يعرفون الكتابة، وإذا كتبوا شيئا ما فإن هذه كانت بالأساس قصصا قصيرة جدا. ويعتبر الباحثون أن «التراث الثقافي» لهذه المنطقة انتقل بصورة شفوية بالأساس ومن خلال قصص كما حصل في مجتمعات ما قبل التحضر الأخرى.

تحذيرات داخل الجيش الإسرائيلي من قصف مكثف لمناطق مأهولة في حرب قادمة!

قال قائد سلاح الجو الإسرائيلي، أمير إيشل، إن تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وصدر قبل أسبوعين، ووجه اتهامات لإسرائيل بأنها ارتكبت جرائم حرب أثناء العدوان على قطاع غزة في الصيف الماضي، ليس سببا للامتناع عن تكرار القصف الجوي المكثف، في غزة أو لبنان، في حرب قادمة.

فخلال الخمسين يوما للحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، الصيف الماضي، استهدف طيرانها الحربي أكثر من ٥٢٠٠ هدف، بينها بنايات سكنية مأهولة. وكان عدد هذه الغارات أكبر من الغارات التي شنها الطيران الإسرائيلي في العدوانين السابقين، في ٢٠٠٨ و٢٠١١ معا.

وقال ضباط في سلاح الجو الإسرائيلي إنه طوال فترة الحرب الأخيرة كانت تطلق ٤٠ طائرة في أجواء القطاع في كل نقطة زمنية، ونفذت أكثر من ١٠٠ هدف على الأقل في اليوم. وكانت النتيجة مقتل ١٤٦٢ مواطنا فلسطينيا ليس ضالعا في القتال بأي شكل.

ونقل تقرير نشرته صحيفة «هارتس»، الأسبوع الماضي، عن ضباط في الجيش الإسرائيلي قولهم إن الأهداف الفلسطينية التي هوجمت جرى انتقاؤها من خلال ما وصفوه بـ«آلة مزيّنة»، أي أنه تمت المصادقة على استهدافها بادعاء أن ذلك لا يخالف القانون الدولي.

رغم ذلك، قال ضابط إسرائيلي برتبة عقيد وشارك في التخطيط لضرب هذه الأهداف، إنه «لنفترض أن هناك هدفا (مقاتلا) يجلس في مبنى ما، وهذا نوع من غرفة حرب، ومن أجل تدمير المبنى ينبغي أن نستخدم قنبلة إكس. وبسبب الاكتظاظ في الحي، واضح أن هذه القنبلة ستؤدي إلى أضرار في المباني المجاورة، الأمر الذي يمكن أن يشكل خطرا على سكانها. في حالات كهذه سيختارون قنبلة أصغر، على حساب ضرب غرفة الحرب. ولن ندمرها بالضرورة... لكن يبدو أننا لا نشن غارات بصورة غير مناسبة».

ويشار إلى أن مسألة التناسبية في الغارات كانت أحد الأمور التي أولتها لجنة تقصي الحقائق اهتماما كبيرا، خاصة وأن إسرائيل استمرت في شن غارات في القطاع بقوة شديدة، تسببت بدمار هائل وبسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، الأمر الذي أثار تساؤلات حول ما إذا كان الحديث يدور عن سياسة أوسع وصادقت عليها أعلى المستويات في حكومة إسرائيل».

واعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، عاموس يادلين، وهو ضابط طيار حربي، أنه في حال وجود مقاتل فلسطيني في مبنى ويدير عمليات عسكرية منه «فإننا لن نمنحه أية خصاصة»، لكن يادلين أضاف أنه «إذا كان هدف الغارة قتل ناشط بمستوى صغير، ومن حوله قتل عدد كبير من الأشخاص غير الضالعين في القتال، فإن هذا خطأ خطير».

من جانبه، قال المقدم يوفاف، وهو قائد سرب طيران استطلاعي لغرض التجسس، أنه «إنما يوجد احتمالا لأن يتواجد أشخاص (مدنيون) في الهدف المرشح للقصف، وطالم السرب يلاحظ ذلك في أحيان كثيرة، ويعطي تقريرا حول ذلك، ويوقف الغارة». وأردف أنه «كيفما تنظر إلى الأمر فإنه في نهاية الأمر يقتل أناس في الجانب الآخر. ونحن نرى الأضرار التي حدثت بصورة عفوية (غير مباشرة) والأضرار المباشرة»، وقال ضابط آخر أنه «عندما نشن غارة جوية في منطقة مأهولة، فإنها لن تنتهي بدون إصابة أحد». وحذر من أنه في الحرب القادمة ضد حزب الله في لبنان يجب تغيير هذا التوجه.

وفي هذه الأثناء، يواصل الجيش الإسرائيلي إجراء تدريبات استعدادا للحرب المقبلة، وقال ضباط إسرائيليون إنه في حال كان حزب الله هو الخصم في الحرب، فإنه يرجح أن يهاجم سلاح الجو الإسرائيلي آلاف الأهداف في لبنان يوميا، وأن أحد أهداف هجمات جوية مكثفة كهذه هو جعل مليون ونصف مليون لبنان ينزحون من بيوتهم وقراهم في جنوب لبنان. وتطرق قائد سلاح الجو الإسرائيلي، أمير إيشل، إلى هذا الموضوع قبل شهر، واعتبر أن «العدو اختار أن يضع كل سلاحه في محيط مدني واستخدام المدنيين والبنية التحتية كدرع واقية. وهناك تدور حربنا وليس في أي مكان آخر».

وإدعى إيشل أنه «علينا أن نقلص حجم الضرر العفوي المحتمل، لأنه اليوم، ووجود قدرة لهاجمة آلاف الأهداف يوميا، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى مقتل الآلاف من غير الضالعين في القتال يوميا. وقيل أي شيء آخر هذا أمر سيء أخلاقيا، وأنا أقول قبل أي مشكلة خارجية حول موضوع الشرعية وما إلى ذلك (أي انتقادات وتحقيقات دولية)، إنه إذا لم نحرص على هذا الأمر، فإنه سيؤدينا إلى التفكك الداخلي».

تقرير جديد لمركز «أدفا» حول «عبء الصراع»:

ميزانيات الأمن ترتفع على حساب الصرف الاجتماعي!

«الخسائر من الحروب تراكمية فكل حرب على حدة لا تنعكس كثيراً على الاقتصاد*ميرانيتا وزارتي الدفاع

والأمن الداخلي ارتفعتا خلال ١٥ عاما بنسبة ٤٣٪ بينما الموازنة الإسرائيلية العامة ارتفعت بنسبة ٢٢.٪*

استمرار الصراع يلطخ أحلام إسرائيل، ويمس بمكانتها العالمية، ويتعب جيشها، ويقتسم حليتها السياسية، ويهدد كيانها «كدولة الشعب اليهودي»، حسب تعبير التقرير.

يحدز التقرير من أن قادة إسرائيل يحاولون طيلة الوقت التقليل من شأن ثمن الصراع، ويرفضون الاعتراف بأن استمرار الصراع يضرب بالصرف على الجوانب الاجتماعية، فمثلا وزير المالية الأسبق، ومن يتولى حاليا وزارة «التهديدات الاستراتيجية»، يوفال شتاينيتس، يقول إن إسرائيل «قادرة على تطوير اقتصادها أيضا من دون سلام». ويلفت التقرير إلى أن هذا الرأي بدأ ينتشر حتى في أوساط السلك المهني في المؤسسات الرسمية، مثل المهنيين في وزارة المالية، الذين سعوا للاقتناع بأن العدوان على غزة في صيف ٢٠١٤ لم يؤثر على ميزانيات القضايا الاجتماعية، وادعوا أن لا مشكلة لإسرائيل إذا بلغت نسبة العجز المالي في ميزانيتها ٣٪ من حجم الناتج العام، وهو ما يعادل ٣٥ مليار دولار. ومثل هذا الرأي كان أيضا في بنك إسرائيل.

يشار هنا إلى أن هذا الرأي الذي بات سائدا في المؤسسات الرسمية، يخالف موقف محافظ بنك إسرائيل المركزي السابق ستانلي فيشر، الذي أنهى منصبه قبل عامين، إذ كان يؤكد أن وتيرة النمو الاقتصادي الإسرائيلي ستكون أعلى في ظل السلام.

ويفتد تقرير «عبء الصراع» هذا الادعاء من خلال عرض نسب النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد ويتضح منه أن التأثير الأبرز لكلفة الصراع نراه في مستوى النمو للفرد، ففي سنوات الانفراج سجل هذا النمو ارتفاعا حادا، وانخفض وتقلص في سنوات التوتر الأمني والحروب. ففي العام الفين، ورغم أن رבעه الأخير شهد اندلاع العدوان على الضفة وقطاع غزة المحتلين، إلا أن النمو الاقتصادي للفرد ارتفع بنسبة ٦٪، بينما في سنوات العدوان الثلاث اللاحقة رأينا النمو يتراجع إلى ما دون صفر بالمئة، ما يعني أن السنوات الثلاث نسفت تقريبا النمو الكبير في العام الفين. وفي العام ٢٠٠٤ الذي شهد تراجعا حادا في وتيرة العدوان، ارتفع النمو للفرد ٣.٢٪، وبعد ذلك بات النمو بسبب تأثيرات اقتصادية أكثر منها عسكرية، ففي ٢٠٠٥ ارتفع هذا النمو بنسبة ٢.٥٪، وفي ٢٠٠٦ ارتفع بنسبة ٣.٩٪ رغم الحربين على غزة ولبنان، وفي ٢٠٠٧ ارتفع بنسبة ٤.٤٪، وكان الارتفاع في العامين التاليين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بنسبة ١.٦٪ و١.٠ ٪ على التوالي بفعل الأزمة الاقتصادية العامة، وارتفع النمو مجددا إلى ٣.٨٪ في ٢٠١٠، وبنسبة ٢.٣٪ في ٢٠١١، وبنسبة ١.١٪

في ٢٠١٢، وبنسبة ١.٣٪ في ٢٠١٣، وبنسبة ٠.٨ ٪ في العام الماضي، ٢٠١٤.

جوانب اقتصادية أخرى

يعرض التقرير جوانب عدة للاقتصاد الإسرائيلي، ويؤكد أن عدوان ٢٠١٤ على غزة أدى إلى تأخير البحث في ميزانية العام ٢٠١٥، التي جمدت لاحقا بسبب الانتخابات المبكرة، كما أن الصرف على العدوان منع تطبيق توصيات لجنة مكافحة الفقر الرسمية برئاسة من بات نائباً في الكنيست إيلي الألوף، فهذه اللجنة أوصت بصرف قرابة ١.٨ مليار دولار سنويا زيادة على ما يصرف على القضايا الاجتماعية.

هذه فإن استمرار الصراع يضرب قطاع السياحة، فرغم أن كذا البلاد أرض مقدسة بالنسبة لما يزيد عن ثلثي العالم، إضافة إلى المعالم التاريخية فيها، إلا أن معدلات السياحة فيها هي من الأدنى في المنطقة، ففي العام ٢٠١٣، دخل إلى إسرائيل ٣ ملايين سائح، ولكن في المقابل نرى في ذات العام دخول ما يزيد عن ٢٧ مليون سائح إلى تركيا، و٩.٦ مليون سائح إلى مصر، و٤ ملايين إلى الأردن، و١.٣ مليون إلى تونس، و١٠ ملايين إلى المغرب.

وتوقع التقرير عند تنامي ظاهرة المقاطعة العالمية لإسرائيل، ولفت النظر إلى تقرير جرى اعادهه في وزارة المالية الإسرائيلية، وحذر من موجة الدعوات الأوروبية لمقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية، ومن أن اتساع المقاطعة بخسائر تصل إلى مليارات الدولارات، وأن الضرر سيصل ٣٠ بالمئة من الشركات الإسرائيلية ما سيؤدي إلى فصل آلاف العاملين (طالع تقريرا حوله على ص ٨).

ميزانية الأمن

يؤكد التقرير إن حساب كل واحدة من الحروب التي تشنها إسرائيل على حدة قد لا تظهر خسائر كبيرة، لكن في احتساب تراكمي يتبين أن إسرائيل تخسر كل حقبة زمنية عشرات المليارات من الدولارات.

وشدد التقرير، كما في تقارير سابقة، على أن معدل النمو الاقتصادي السنوي في إسرائيل ٣٪ ليس كافيا لإسرائيل، رغم أن هذه النسبة شبيهة بمعدلات النمو في الدول الأوروبية المتطورة، فإسرائيل بحاجة إلى ضعفي تلك النسبة لتلحق بعد عدة سنوات بمستوى المعيشة في تلك الدول المتطورة. ويعرض التقرير مدى ارتفاع ميزانيتي وزارتي الدفاع التي

تصرف على الجيش، والأمن الداخلي، التي تتولى الصرف على الشرطة وما يسمى بـ «حرس الحدود»، منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام الماضي ٢٠١٤، وتعامل التقرير مع كل واحدة من ميزانيتي الوزارتين، إلا أنه خلال السنوات الماضية جرى نقل بنود من ميزانية إلى أخرى، لذا فإن المقارنة تستوجب التعامل مع الميزانيتين معا، خاصة وأن قوات «حرس الحدود» هي المنتشرة أساسا في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس المحتلة.

ففي العام الفين كانت ميزانية وزارة «الأمن الداخلي» في حدود ٧ مليارات شيكل، تعادل بسعر الدولار اليوم ١.٨٤ مليار دولار، بينما بلغ الصرف الفعلي على ميزانية وزارة الدفاع في ذلك العام ٤.٨ مليار شيكل، ما يعادل اليوم ١.٢٦ مليار دولار، وهذا لا يشمل الدعم العسكري الأميركي حتى ذلك العام بنحو ٢.٩ مليار دولار. وهذا يعني أن الصرف على الوزارتين في العام ٢٠٠٠ بلغ ٤.٧ مليار دولار من دون الدعم، ونشير أيضا إلى أن الصرف على ميزانية وزارة الدفاع في ذلك العام كان أقل من الميزانية الأساس المقررة، ما يعني ان الانفراج الذي ساد طوال السنة، باستثناء الربع الأخير منه، قاد إلى فائض في ميزانية الجيش.

لكن في العام ٢٠١٤، بلغت ميزانية الجيش ٦٤ مليار شيكل، ما يعادل قرابة ١٧ مليار دولار، من دون الدعم العسكري الأميركي، الذي ارتفع على ٢.٢٦ مليار دولار، وبلغ حجم ميزانية وزارة الأمن الداخلي ١٣.٢ مليار شيكل، قرابة ٣.٥ مليار دولار، ومعاً أكثر بقليل من ٢٠ مليار دولار، من دون الدعم الأميركي. وهذا يعني أن هاتين الميزانيتين ارتفعتا معا بنسبة ٤.٤٪، في حين أن الموازنة العامة ارتفعت خلال تلك المدة بنسبة ٢.٣٪.

وكان تقرير المكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي صدر قبل

خمسة أشهر، قد بين أن ميزانية الجيش المباشرة تشكل نسبة ٥.٦٪ من الناتج العام الخام، وهي النسبة الأعلى في العالم، كما أنها الأعلى من حيث عدد السكان. ويقول التقرير ذاته إن إجمالي الصرف العام على الجيش، يبقى أعلى بـ ٢١٪ إلى ٢٥٪ من الميزانية المعلنة، بسبب الصرف غير المباشر على جنود الجيش النظامي، وصرف من الخزينة العامة، عبر مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، على جنود الاحتياط، لدى تختمهم الاحتياطية، إضافة إلى ملء مخازن الطوارئ وبناء الملاجئ، ما يرفع نسبة الصرف إلى ما نسبته حوالي ٧٪ من الناتج العام الخام.

كما أن إسرائيل تسجل الميزانية الأعلى على مستوى الفرد، إذ يظهر من تقرير مكتب الإحصاء أنها تصرف على الجيش ما معدله ٢٠.٢٧ دولارا للفرد، تليها الولايات المتحدة الأميركية- ٢٠.٢٣ دولارا للفرد بالمعدل، ويعترف التقرير بأن ميزانية الجيش لا تعني كل الصرف على «ملف الأمن»، ولا حتى الصرف غير المباشر على الجيش.

ويقول إن ميزانية الجيش أو «ميزانية الأمن» حسب التعبير الرسمي، سجلت في العام قبل الماضي ٢٠١٣ زيادة بنسبة ٧.٤٪، ولكنها بقيت تشكل نسبة ٥.٦٪ من الناتج العام الخام، كما هي حال العام الماضي ٢٠١٤، وهذه تعد النسبة الأعلى في العالم، تليها الولايات المتحدة الأميركية التي تشكل فيها ميزانية الجيش المباشرة، ٣.٨٪ من الناتج العام الخام. يذكر أنه وفق سلسلة من الأبحاث التي صدرت على مر السنين، فإن إجمالي الصرف على الأمن والجيش والاحتلال والاستيطان يستنزف ما يزيد عن ٣٣٪ من الموازنة العامة، وهذا من دون احتساب قسم من الديون العامة التي صرقت على السياسة ذاتها، وكل ذلك يرفع نسبة الصرف إلى ما بين ١٣٪ وحتى ١٨٪ من الناتج العام.

تقرير الأمم المتحدة في حالات كثيرة هي منظمات مثل ‘بتيسليم’ و‘لنكسر الصمت’.

وتابع بيتيت أن ‘الظاهرة نفسها حدثت لدى إعداد تقرير غولدستون في أعقاب عملية ‘الرصاص المصوب»، أي العدوان على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩. ويشار إلى أنه تم طرح مشروع ‘قانون الجمعيات’ لأول مرة في دورة الكنيست ١٨.

قوانين انتقامية من الأسرى الفلسطينيين

أقرت الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون التغذية السريعة للأسرى الفلسطينيي المضربين عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم الإداري، وحمل القانون هذه المرة اسم ‘مع اضرار الإضراب عن الطعام’، بعد أن كان يسمى في الماضي ‘تغذية الأسرى قسرا’.

ويتيح مشروع القانون للسلطات الإسرائيلية تغذية الأسرى المضربين عن الطعام والذين يتهدد الخطر حياتهم عنوة، كما ينص على أن تتوجه الدولة ليحمدهم قبل تغذية الأسير المضرب وسماع رد موكله عن أسباب استمرار الإضراب عن الطعام.

واعتبر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، غلعاد إردان، الذي طرح مشروع القانون، أن ‘الأسرى الأمنيين معنيون بتحويل الإضراب عن الطعام إلى عملية انتحارية من نوع جديد، يهددون فيها دولة إسرائيل. لن نسمح لأي شخص بتهديدنا ولن نسمح للأسرى بالموت في سجوننا’.

وتخشى إسرائيل أن تعلن مجموعة كبيرة من الأسرى إضرابا عن الطعام بعد شهر رمضان تضامنا مع الأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعادات، الذي هدد بالإعلان عن الإضراب عن الطعام إذا قررت المخابرات الإسرائيلية استمرار منعه من التقاء أفراد أسرته.

وعقب رئيس نقابة الأطباء في إسرائيل ، الدكتور ليونيد إدلمان، على مشروع القانون بالقول إنه ‘تُعرف راية سوداء فوق مشروع القانون هذا، وهو لن ينقذ الأُنفس وإنما سيُلحق ضرا بالمضربين عن الطعام ودولة إسرائيل بصورة الطب في إسرائيل أمام العالم’.

وحذر إدلمان من أن سنن هذا القانون ‘سيؤدي إلى حملة مقاطعة دولية ضد الأطباء والطب الإسرائيلي في العالم، ونحن نذكر كيف عمل الأطباء في أنظمة ظلامية وبموجب القانون ولكن خلفا لأداب المهنة’.

وقررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع. مطع الشهر الماضي، أن يؤيد الائتلاف في الكنيست مشروع قانون يمنح الأسرى الأمنيين من حق إجراء محادثات هاتفية مع عائلاتهم، بادعاء التخوف من إعطاء توجيهات من السجن لتنفيذ هجمات.

الجدير بالذكر أن سلطات السجن لم تطبق أبدا حق الأسرى في إجراء محادثات هاتفية منتهكة بذلك نص القانون.

وينص مشروع القانون، الذي قدمته وزيرة العدل، أييليت شاكيد، من حزب ‘البيت اليهودي’ وباسم وزارتها، على منع



(أفب)

خمسة أشهر، قد بين أن ميزانية الجيش المباشرة تشكل نسبة ٥.٦٪ من الناتج العام الخام، وهي النسبة الأعلى في العالم، كما أنها الأعلى من حيث عدد السكان. ويقول التقرير ذاته إن إجمالي الصرف العام على الجيش، يبقى أعلى بـ ٢١٪ إلى ٢٥٪ من الميزانية المعلنة، بسبب الصرف غير المباشر على جنود الجيش النظامي، وصرف من الخزينة العامة، عبر مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، على جنود الاحتياط، لدى تختمهم الاحتياطية، إضافة إلى ملء مخازن الطوارئ وبناء الملاجئ، ما يرفع نسبة الصرف إلى ما نسبته حوالي ٧٪ من الناتج العام الخام.

كما أن إسرائيل تسجل الميزانية الأعلى على مستوى الفرد، إذ يظهر من تقرير مكتب الإحصاء أنها تصرف على الجيش ما معدله ٢٠.٢٧ دولارا للفرد، تليها الولايات المتحدة الأميركية- ٢٠.٢٣ دولارا للفرد بالمعدل، ويعترف التقرير بأن ميزانية الجيش لا تعني كل الصرف على «ملف الأمن»، ولا حتى الصرف غير المباشر على الجيش.

ويقول إن ميزانية الجيش أو «ميزانية الأمن» حسب التعبير الرسمي، سجلت في العام قبل الماضي ٢٠١٣ زيادة بنسبة ٧.٤٪، ولكنها بقيت تشكل نسبة ٥.٦٪ من الناتج العام الخام، كما هي حال العام الماضي ٢٠١٤، وهذه تعد النسبة الأعلى في العالم، تليها الولايات المتحدة الأميركية التي تشكل فيها ميزانية الجيش المباشرة، ٣.٨٪ من الناتج العام الخام. يذكر أنه وفق سلسلة من الأبحاث التي صدرت على مر السنين، فإن إجمالي الصرف على الأمن والجيش والاحتلال والاستيطان يستنزف ما يزيد عن ٣٣٪ من الموازنة العامة، وهذا من دون احتساب قسم من الديون العامة التي صرقت على السياسة ذاتها، وكل ذلك يرفع نسبة الصرف إلى ما بين ١٣٪ وحتى ١٨٪ من الناتج العام.

حكومة اليمين تكتف طرح قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية!

الحق بإجراء محادثة هاتفية حتى عن المعتقلين بشبهة ارتكاب مخالفات خفيفة نسبيا. وإلى جانب منع الذين ارتكبوا عمليات قتل واختطاف وتجسس وتحطيم طائرة، فإن مشروع القانون يمنح هذا الحق عن صُبط بحوثهم سكين أو شاركوا في مواجهات.

وقالت مصادر في وزارة العدل إنه سيتم البحث في إمكانية التفريق بين أسرى قاصرين وبالغين «المالأن الأمر لا يمس بأمن الدولة».

وقررت لجنة الدستور والقانون التابعة للكنيست، يوم الأربعاء الماضي، تبني توصية الوزير إردان، بمنح الأسرى الأمنيين من إجراء مكالمات هاتفية مع عائلاتهم.

«الكنيست ٢٠ الأكثر عنصرية»

خصصت صحيفة «هارتس» افتتاحية عددها الصادر في ٢٦ حزيران الفائت حول سلسلة القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي طُرحت على جدول أعمال دورة الكنيست الحالية.

وأكدت الصحيفة أن «الكنيست العشريين يبدو الأكثر عنصرية في تاريخه، وكذلك الأكثر حشدا ووضاعة. فضيحة من ليحاذ هذا البرلمان إلى حضيض أكثر انخفاضا. والدور أخيرا كان... على نائب وزير الداخلية الجديد، عضو الكنيست يارون موزون... وبلغ ذروة السخافة عندما قال (للنواب العرب): ‘أنتم في دولة ديمقراطية، واحترموها’.

وانتقدت الصحيفة تفوهات تنتجهاو في جلسة الكنيست نفسها، وقالت إنه «صب الزيت على النار، فبدلا من أن يوقف موزون عند عمود الغار، وهنك مكانه، توجه تنتجهاو بلهجة السيد (الاستعلائية) إلى أعضاء الكنيست العرب وطالبهم بالتنديد بما يحدث في سورية واليمن، فيما يقرر هو أنه ليس لديهم الحق في اتهام جنود الجيش الإسرائيلي بجرائم حرب».

وتابعت الصحيفة أنه «لا ينبغي الاشتباه بنتجهاو بأنه جاهل ويفتقر إلى فهم الديمقراطية. وواضح أنه استوعب الفائدة من التحريض العنصري ضد عرب إسرائيل، سواء خلال الانتخابات أو بعدها»، في إشارة إلى أن حزبه الليكود حقق فوزا في الانتخابات وحصل على ٣٠ مقعدا في الكنيست على هذه الخلفية. ووصفت الصحيفة تعديل منع علم الشمل على «قانون المواطنة» بأنه «تعديل عنصري وقومي متشدد وتممييزي، يمنح مواطني الدولة العرب من إنشاء عائلة مع أزواج وزوجات فلسطينيين».

وانتقدت الصحيفة قائمة «المعسكر الصهيوني» التي امتنعت من حضور جلسة التصويت على تمديد تمثيل، ووصفت هذا الامتناع بأنه «سلوك ضعيف وفاسد وخيانة لدورها». وأكدت أنه «منذ أن أصبحت القائمة تدار بيدي إسحق هرتسوغ، فإنها تتدهور من حضيض إلى آخر، وشهدت على أنه «بوجود معارضة كهذه، علينا ألا نستغرب من سلوك الائتلاف».

تشهد إسرائيل في السنوات الأخيرة تراجعا ملموسا في الحيز الديمقراطي الذي كان متوقفا أصلا للمواطنين اليهود

بشكل كبير وواسع وللمواطنين العرب بشكل أقل بكثير. فالتمييز ضد العرب، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وما إلى ذلك، كان سياسة مقتمدة منذ تأسيس إسرائيل.

رغم ذلك، فإن حتى هذا الحيز الديمقراطي تراجع في السنوات الأخيرة، وتحديدا منذ عودة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى الحكم في العام ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين تراجع هذا الحيز بوتيرة متزايدة، وعلى ما يبدو سيصل ذروته خلال ولاية حكومة نتنياهو الحالية، اليمينية المتطرفة الحالية.

وإحدى الصلبات الأساسية التي تهدد الديمقراطية الإسرائيلية رغم نقصها ومساوئها المتأصلة، هي المؤسسة التشريعية، أي الكنيست.

وقال تقرير جديد لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل إن دورتي الكنيست الـ١٨ التي انتخبت في العام ٢٠٠٩

والكنيست الـ١٩ التي انتخبت في العام ٢٠١٣ «تأسمتا بمبادرات تشريعية كثيرة هدفها إضعاف الديمقراطية الإسرائيلية، وفي مقدمتها المساس بقيم حقوق الإنسان، مثل المساواة وحرية التعبير والاحتجاج والتنظيم، والمساس بمؤسسات الديمقراطية مثل السلطة القضائية والمؤسسة الأكاديمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والمساس بالفرد ومنظمات حقوق الإنسان».

وأشارت الجمعية إلى أنه في موازة ذلك «تعرزت محاولات المساس بالنخاطب الديمقراطي وبميز النشاط، بواسطة تهجمات كلامية وأحيانا جسدية أيضا ضد الأقلية في الكنيست، وعمليا فإن الثقافة السياسية تلتقت بميزات عنف وكراهية وعنصرية، فيما الأغلبية لا تتافع عن الأقلية وإنما تستغل الديمقراطية من أجل فرض حكم الأغلبية، بدلا من حماية الأقليات وحقوقها». وأكدت الجمعية أن «الرياح التي تهب من جهة البرلمان الإسرائيلي ومنتخبى الجمهور تؤثر على الجمهور الإسرائيلي بصورة عميقة ومتواصلة».

ولفتت إلى نتيجة أخرى لهذا الوضع وهي عملية «فرض رقابة ذاتية مبالغ فيها من جانب مؤسسات وهيئات، تفرض قيودا على نفسها مسبقا تحسبا من تهجمات ضدها. وهذه الرقابة الذاتية، سواء كانت من جانب السلطة القضائية أو الصحافيين ووسائل الإعلام أو نشاط اجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، تمس بحرية التعبير وبمبدأ المساواة وبمبدأ التوازنات والكوابح، وتقيد القدرة على الدفاع عن الأقليات» أي المواطنين العرب في إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وفيما يلي بعض القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي طُرحت أو ستطرح على جدول أعمال الكنيست الـ ٢٠ الحالية.

«قانون القومية»

كان «قانون القومية» أحد الأسباب التي أدت إلى حل

تقرير إسرائيلي رسمي «داخلي وسريّ» حول آثار حملة المقاطعة ونتائجها على الاقتصاد الإسرائيلي:

فشل المفاوضات السياسية قد يدفع الاتحاد الأوروبي إلى وضع «خطوط

توجيهية» ملزمة لمقاطعة منتجات وبضائع المستوطنات الإسرائيلية!

«الاقتصاد الإسرائيلي لم يتكد حتى اليوم أي ضرر جدي من جراء حملة المقاطعة بفضل الاعتبارات البراغماتية والواقعية التي تلمي على دول الاتحاد الأوروبي الحفاظ على علاقات سوية وسليمة مع دولة إسرائيل»

المسماة «مقاطعة ثانوية»)، بل ومن مقاطعة شركات تعامل مع شركات تقيم علاقات تجارية مع إسرائيل (أي: مقاطعة ثالثية)، على غرار المقاطعة العربية المعتمدة ضد إسرائيل.

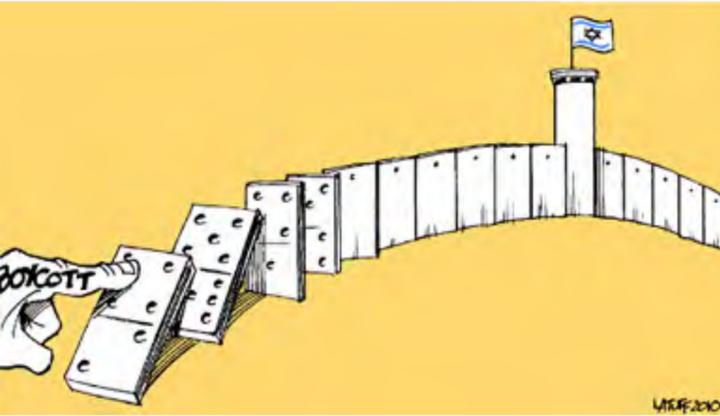
ويشير التقرير إلى أن هنالك عددا من الشركات التي قد تضررت من جراء المقاطعة الأوروبية، ومن بينها: شركة الحراسة البريطانية GIS، شركة Veolia التي تساهم في إنشاء القطار الخفيف في القدس، شركة كاتربيلل التي قام صندوق التقاعد الخاص بالعمالين في مجال التعليم بسحب استثماراته وأرصدته منها على ضوء بيعها إسرائيل تركزتوات معدة لأعمال هدم وتدمير في المناطق الفلسطينية. أما السيناريو الثاني الذي يعرضه التقرير فهو قرار رسمي يتخذه الاتحاد الأوروبي بإعلان المقاطعة الرسمية على جميع المنتجات والبضائع التي مصدرها من المستوطنات في المناطق الفلسطينية. في مثل هذا الحال، يتوقع التقرير توقف التصدير الإسرائيلي إلى دول الاتحاد توفقا تاما، ما سيكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسارة بنحو ٣٠٠ مليون دولار تصال نحو ٠,٧٪ من إجمالي حجم الصادرات الإسرائيلية إلى مختلف دول العالم.

وثمة سيناريو ثالث، أقل احتمالية كما يرى التقرير، يتمثل في إلغاء الاتفاقيات التجارية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعثّل احد السيناريوهات الأشد خطورة التي يبذل نشاطا حملة ال.بي. دي، إس جهودا جيارة لتحقيقه. ويقدّر التقرير حجم الضرر المترقب على هذا السيناريو بنحو ١,٢ مليار دولار، تشكل ٤,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي، وسيكون هذا مصحوبا بضرر يعيب التصدير إلى كل من إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا وهولندا وبلجيكا أيضا. وفي السطر الأخير، يقول التقرير إن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتكد حتى الآن، وليست معزولة وإن حملة المقاطعة قد أصبحت مبعثا لضيق الآن، ليست معزولة وإن حملة المقاطعة قد أصبحت مبعثا لضيق الإزراع، لا أكثر... ولكن، يعين على دولة إسرائيل وعلى سياسها الخارجية أخذ جميع السيناريوهات القاتمة في الحسبان. لأن بعضها قد يتحقق فعلا إذا ما قررت دول الغرب الانضمام إلى المقاطعة الطوعية أو إذا ما قررت دول الاتحاد الأوروبي إعلان مقاطعة رسمية.

صورة سلبية . نتائج قومي متدنٍ!

يشير تقرير وزارة المالية الإسرائيلية إلى أن ثمة دراسات أكاديمية عديدة تثبت أهمية صورة الدولة وسُمعتها وتؤكد تأثيرها الواضح على الوضع الاقتصادي فيها ومن هنا فإن «أحد الأهداف الأهم والأبرز لحملة نزع الشرعية مع خلق صورة سلبية لدولة إسرائيل، صورة دولة تعيش نزاعا متواصلًا، تعتدي على الحريات وحقوق الإنسان، كتهلك الصورة التي ارتسعت لدولة جنوب أفريقيا إبان سنوات apartheid، وفي صورة أقرب إلى صورة إيران»! ويتجسّس التقرير نتائج توصل إليها استطلاع دولي أجرته مجموعة Globscan لقياس الصورة العامة، لكل واحدة من دول العالم، ويؤكد أن ثمة علاقة مباشرة بين صورة الدولة وبين الناتج القومي للفر... في دول مثل إيران، باكستان وكوريا الشمالية، التي يحمل الرأي العالمي موقفا سلبيا تجاهها، نجد أن الناتج القومي أيضا متدنٍ. والعكس صحيح.

غير أن التقرير يرى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة الخارجة عن هذه القاعدة، حتى الآن. - نتائج قومي مرتفع نسبيا برغم الصورة السلبية»!



وللمنحجة على هذا، يضع الباحثان سيناريوهات محتملة لتدهور العلاقات ما بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي ثم يحاولان ترسيم آثار هذه السيناريوهات وانعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي. أما السيناريو الأول فهو «ما يتحقق اليوم جرئياً». كما يؤكد التقرير . ويشمل المقاطعة الطوعية وتعليم المنتجات والبضائع. وهي إجراءات لا تسبب ضررا جديا ومباشرا على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي عامة. ويقدّر معدا البحث بأنه إذا ما أصبحت مسالة تعليم منتجات المستوطنات مسالة رسمية الزامية في دول الاتحاد الأوروبي، فليس من المتوقع أن تكون لها أية تأثيرات أو إسقاطات اقتصادية جوهريّة، بل ستقتصر على الآثار والمفاعيل السياسية فحسب. ويلفت التقرير هنا، وتوضيحا، إلى أن هذه المسألة (تعليم المنتجات المصنعة في المستوطنات)، إلى جانب مسألة النشاط الاقتصادي في منطقة ما وراء «الخط الأخضر»، مطروحتان على جدول أعمال المفوضية الأوروبية منذ سنوات عديدة. ولكن، طالما كانت تجرى المفاوضات السياسية بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية كانت المفوضية الأوروبية تؤجّل صياغة سياستها وتحديد موقفيها في هاتين المسألتين. أما الآن، ومع فشل المفاوضات

وتعثرها، فيبدوأن المسألتين تعودان بقوة لاحتلال حيز جدي في جدول أعمال المفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأخرى. أما التخوف الأساس الذي يركز عليه التقرير فهو، أن يدفع فشل المفاوضات الإسرائيلية . الفلسطينية الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إلى نشر ما يمكن اعتباره «خطوطا توجيهية»، لجميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد لإلزامها على تعليم المنتجات المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية. وقد أعلنت جميع دول الاتحاد، باستثناء تشيكيا، أنها ستدعم قرارا كهذا من جانب المفوضية في حال فشل المفاوضات وستلتزم بتفنيده. وفي مثل هذه الحالة، يتوقع التقرير أن تتكد الصادرات الإسرائيلية لمنتجات صدمرها من المستوطنات ضررا تبلغ نسبته ١,٢٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

شركات دولية تستشعر الضغوط

إلى جانب المقاطعة على المنتجات والبضائع الإسرائيلية (والتي تسمى «مقاطعة أولية»)، يخشى الصناعيون، أساسا، من اتساع وتزايد المقاطعة على الشركات التي تتعامل مع إسرائيل (وهي ملائمة مع المعايير الدولية، إلا أنها أضافت أن ثمة حاجة لتغييرات إضافية للتأكد من أن إسرائيل تقوم بواجب التحقيق الملقي عليها، ومقاومة ومحكمة الممسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسا.

وفضت اللجنة بأنها قلقة من المشاكل الإجرائية والخبئوية والجوهرية، التي تمس بقدره إسرائيل على أداء واجيها بالتحقيق، ومن ضمن ما تطرقت إليه اللجنة، مشكلة «القبعة المزدوجة» التي يعتمرها المدعي العسكري العام، وهو المسؤول عن توفير الاستشارة القضائية للجيش عند الحدث ومسؤول أيضا عن اتخاذ القرار بشأن فتح التحقيق الجنائي، فيما بعد. وفي حال وجود شك بشأن مشرعية وقانونية عملية ما نُفذت استنادا إلى أوامر قام هو بتصديقها، مثل السؤال حول ما هو «الهدف العسكري»- فسكون عندها في وضعية تضارب مصالح. وتقول اللجنة أيضا إن جهاز التحقيقات القائم لا يتسلم البتّة بإجراء تحقيق في مسائل ذات صلة بالسياسات وتعلق بمسؤولية المستوطنين العسكري والسياسي الرفيعين عن وضع هذه السياسات.

وأكدت بتسليم أنه في ظل هذه المشاكل، ومع الأخذ بعين الاعتبار نتائج التحقيقات التي أجرتها إسرائيل في أعقاب الحروب السابقة في غزة، تشكك اللجنة في قدرة الجهاز الحالي على تحقيق العدالة للضحايا، وهي تطرح أسئلة كبيرة بخصوص إمكانية محاكمة المسؤولين الحقيقيين عن إلحاق الأذى بالمدنيين في إطار هذا الجهاز.

في غزة يعيش بشر

وختمت بتسليم: تنظر اللجنة بوضوح إلى قطاع غزة وترى منطقة مأهولة بالسكان، يستحقون الحماية أثناء المواجهات، وهي تقترح وجهة نظر معكوسة عن وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية

بتعليم منتجات إسرائيلية مصدرها المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، وذلك بغية تمكين المستهلكين من معرفة مصدرها، غير أن تنفيذ هذا القرار قد تاجل مؤقتا «استجابة لطلب من الولايات المتحدة»، كما يوضح التقرير .

ولهذا، يدعو التقرير إلى «الاستعداد لسيناريو أسوأ تنخرط فيه دول العالم في جهود المقاطعة التي تبذلها الآن منظمات طوعية تدعو إلى مقاطعة إسرائيل بشكل عام، والمستوطنات بوجه خاص».

وزير المالية رسم صورة أكثر قتامة!

يمتد تقرير وزارة المالية الإسرائيلية هذا على ٢٢ صفحة يليها ملحق أكاديمي مخصص لمعالجة مسألة تأثيرات الصورة السياسية على الوضع الاقتصادي، ويأتي نشره كاملا، الآن، بعد معركة متواصلة شنتها «الحركة من أجل حرية المعلومات» منذ نهاية العام ٢٠١٣ بغية إخراج التقرير إلى العلن ونشره على الملأ. السيناريوهات التي يعرضها هذا التقرير في ما يتعلق بتآثر إسقاطات حملة ال. بي. دي، إس على الاقتصاد الإسرائيلي تشتمل على بضعة مسارات مختلفة، غير أن الفكرة المركزية فيها جميعا هي أن «نقاط التحول» في العلاقات التجارية مع العالم من شأنها أن تعود بضرر جسيم على الاقتصاد الإسرائيلي، سواء بسبب خفض الصادرات والاستثمارات أو بسبب ازدياد احتمال غرق الاقتصاد في أزمة مالية، بكل ما تعنيه هذه الأزمة، ما تشمله وما يرتبها عليها من نتائج وآثار.

وفي هذا السياق، يشار إلى تصريح وزير المالية الإسرائيلي السابق، يائير لبيد، الذي قال إنه «في غياب تسوية سياسية، ستكبد الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي خسارة بنحو ٢٢٠٪ وستتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي وستتعلق بإجمالي التصدير الإسرائيلي خسارة سنوية بنحو ٢٠ مليار شيكل، علاوه على خسارة سنوية بنحو ١١ مليار شيكل في الناتج القومي الإجمالي، ما سيؤدي إلى فصل نحو ٩٨٠٠ عامل من العمل بصورة فورية».

وفي المقارنة بين ما يتوقعه هذا التصريح وما يعرضه هذا التقرير، في سياق إسقاطات والتنازع المحتملة ترتزيا على حملة المقاطعة، يبدو أن توقعات وزير المالية السابق هي أشد سوداوية وقاتمة بكثير.

المحملة لتفاقم الوضع، سعيما وأنه يؤكد أن «الأرضية الأوروبية توهّل حركة ال.بي. دي، إس للاندماج في أجندات تتعلق بحقوق الإنسان»، مما يتيح لها «تبييض حقيقة أن هذه الحملة تنبع من كراهية تجاه إسرائيل، من جهة، واستغلال منحج التمويل الأوروبي الذي يمنح هذه المنظمات قسوة ملحوظة ويوفّر لها نمصتا كبيرة وأدانا صاغية، من جهة أخرى»! ويرزم التقرير أن «الأوساط ذاتها، المعادية لإسرائيل والكراهة لها، هي التي تسعى إلى عزلها على الصعيد الدولي بغية جعلها، في نهاية المطاف، دولة مجذومة (مصابة بالجامد) من خلال شيطنتها، دفع سياسة المقاطعة، سحب الاستثمارات، فرض العقوبات الاقتصادية ثم ضم معركة قضائية ضد إسرائيل ومواطنيها»!

١٤ دولة أوروبية أصبحت مستعدة

لوضع إشارات على منتجات من المستوطنات!

يقول معدا التقرير إن من بين الآثار الأخرى التي قد ترتب على السيناريو الأكثر سوداوية في حال عدم تثبيت السعر التبادلي للعملة الأجنبية «حصول خضاد لقيمة الشيكال الإسرائيلي، الامر الذي سيسيّب ضررا فادحا للنشاط الاقتصادي في سوق المال، ارتفاعا ملحوظا في مستوى مديونية الاقتصادات المنزلية / العائلية والاستهلاك العام، مصحوبا بتدني قدرة إسرائيل على تجنيد رؤوس الاموال، ما سيؤدي إلى رفع تكلفة تجنيد هذه الاموال، خفض الاستثمارات وارتفاع كبير في معدلات البطالة. وإلى جانب هذا كله، سيطرأ ارتفاع حاد في أسعار المنتجات والسلع الأساسية، ما سيدفع الاقتصاد الإسرائيلي برته في دوامة التضخم المالي، التي ستستوجب، على الأرجح، رفع نسبة الفائدة البنكية بنسبة كبيرة»! وهو ما سيخلق نوعا من التأثيرات وردود الفعل الدائرية التي من شأنها الشدّ بالاقتصاد الإسرائيلي إلى مستويات أعمق من الأزمة.

ومن الإسقاطات الأخرى المحتملة التي يتوقعها التقرير في حالة تثبيت السعر التبادلي المضط الذي قد يمارسه المضاربون على قيمة الشيكال الإسرائيلي وسعره التبادلي في أمام العملات الأجنبية، ما سيؤدي إلى انخفاض أرصدة العملات الأجنبية لدى بنك إسرائيل، الامر الذي سيؤدي بالتالي إلى إخلال التوازن والاستقرار الماليين في الاقتصاد الإسرائيلي، ويشكل هذا الإخلال أرضا خصبة ومواتية لنشوء سوق سوداء للعملات الأجنبية، وهو ما يشكل ضربة موجعة جدا لقطاع التصدير.

وطبقا لتقديرات وزارة المالية الإسرائيلية، كما يعرضها التقرير، فإن تحقق هذا السيناريو قد يكون نتاج نقطة تحول واحدة تصبح فيها قاعدة أخلاقية ما قاعة معيارية ملزمة في مجتمعات ودول مختلفة في أنحاء العالم. ويصف التقرير المرحلة الأولى من هذه السيرةورة التحولية ويقول عليها اسم «بدء ظهور القاعدة، المبكر، بنتيها من جانب منظمات غير حكومية أولًا ثم نشرها وتعميمها بواسطة شخصيات لها مكانة اعتبارية وتحظى بصدى جماهيري واسع، وهي الشخصيات التي يطلق عليها عادة اسم «المباردون للقاعدة»، أو «المباردون للمقاطعة»، في السياق الإسرائيلي. في المرحلة الثانية والحاسمة، كما يقول التقرير، ستكون «مظلة قواعد» تتبنى الدول المختلفة في سياقها القاعدة المعيارية الجديدة بوتيرة أكثر اتساعا وتسامعا إلى درجة تدوينها واعتمادها التامين من جانب أغلبية المجتمع الدولي، ويطلق التقرير على النتائج من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية اسم «نقطة التحول»، ويشير إلى أنه في نيسان من العام ٢٠١٣ أصبحت ١٣ دولة من دول الاتحاد الأوروبي في حال استعداد لتطبيق القرار القاضي

كشفت موقع صحيفة «كالكاليست» (الاقتصادي) المتخصصة، التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، وموقعها على الشبكة، «لاي نت»، عن مضمون وتفصيل ما أسماه «الصورة الحقيقية للآثار المترتبة على حملة المقاطعة» الدولية بحق إسرائيل، وهي الصورة التي يرسمها «تقرير داخلي سريّ أعّد في وزارة المالية الإسرائيلية»، كما يوضح موقع «كالكاليست»، مؤكدا أن «الدولة حاولت إخفائه»، لكن الصحيفة وموقعها حصلا على نسخة منه!

وقد نشر الموقع نسخة كاملة من التقرير، كما هو في الأصل. وفي العاشرين الأبرز أن حملة المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) ستؤدي، في السيناريو الأكثر سوداوية، إلى ضرر مدمر على الاقتصاد الإسرائيلي وأن إلغاء اتفاقات تجارية سيكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسارة مقدراها ١,٢ مليار دولار في السنة الواحدة وأن مقاطعة البضائع والمنتجات المصنّعة والمنتجة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ستؤدي إلى خسارة سنوية مقدارها ٣٠٠ مليون دولار من إجمالي عائدات التصدير إلى الدول الأوروبية. ويؤكد التقرير أن الآثار الأبرز، الأهم والأخطر، التي يتوقعها المحللون والمراقبون ترتبا على حملة المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات وتشمل ما يلي: انخفاض حاد في حجم الصادرات الإسرائيلية وفي حركة رؤوس الاموال باتجاه إسرائيل، نشوء عجز كبير في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، مما سيضطر إسرائيل إلى اللجوء، اضطرارا، إلى تثبيت أسعار صرف العملات الأجنبية إلى جانب الاضطرار إلى استخدام احتياطي العملات الأجنبية لدى بنك إسرائيل (البنك المركزي).

كما يتوقع التقرير أن تنخرط دول الاتحاد الأوروبي، بفعل الصدى والضغوط الجماهيريين لحملة المقاطعة بين شعوبها، إلى إعلان وفرض مقاطعة رسمية على التعامل مع إسرائيل، على الصعيدين التجاري والاقتصادي.

وتبين قراءة في التقرير أن معديه هما الباحثان طال شفاترسمان وبين هوفمان، من دائرة العلاقات الدولية في مكتب «الخبير الاقتصادي الرئيسي» في وزارة المالية.

ويحمل التقرير، المؤرخ في ١ شباط ٢٠١٥، عنوان «الاقتصاد الإسرائيلي في ظل حملة نزع الشرعية»، وهي الحجة الديماغوغية التي تستخدمها إسرائيل الرسمية لوصف ومحاربة هذه الحملة التي تضع نصب عينها هدف مقارومة وإنهاء الاحتلال للمناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وليس الاستئناف على شرعية وجود إسرائيل، كما تزعم هي.

وعن «هجمة نزع الشرعية» هذه، كما يسميها، يقول التقرير إنها «تبلورت، بسماحتها الحالية، بعد مؤتمر ديربن الأول (في العام ٢٠٠١) الذي تحول من مؤتمر للأمم المتحدة ضد العنصرية إلى مؤتمر ذي طابع معاد لإسرائيل. وبعد مؤتمر ديربن، تجسدت حملة نزع الشرعية في جملة من الأحداث، مثل اتهام إسرائيل باقتراح مجرزة ضد المواطنين في جنين خلال حملة السور الوافي» (في العام ٢٠٠٢)، تقرير غولدستون (في العام ٢٠٠٩) حول عملية «الرصا المصوب» ومبادئ كسر الحصار الإسرائيلي على غزة»! ويستعرض التقرير التطورات الأبرز التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، على خلفية وفي ضوء أنشطة تحالف ال BDS (بي. دي. إس) الذي يركّز ويؤدّد حملة المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات ضد إسرائيل على خلفية استمرار احتلالها الكولونيالي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ وما يرافقها من مشرور استيطاني نهوي.

ثم يخلص التقرير إلى عرض ما يعتقد أنه السيناريوهات

بتسليم: تقرير الأمم المتحدة يُذكر مجدداً أن في غزة بشراً يعيشون وأن القطاع ليس ساحة حرب!

بخصوص ما حدث أثناء صيف ٢٠١٤ في قطاع غزة، ففي الوقت الذي تنظر فيه جهات رسمية إلى قطاع غزة على أنه ساحة حرب يعيش فيه بشر أيضاً، فإن للجنة تتعامل مع القطاع كمخطقة سكنية مكتظة يعيش فيها بشر، وتدور فيها الحروب أيضا.

وترى اللجنة في القانون الدولي الإنساني أداة ذات صلة وكافية لغرض فحص المسلكيات الإسرائيلية والمنظمات الفلسطينية المسلحة، وتقضي بأن هذه النظم لا تحتمل التأييلات والتضفيرات غير المحدودة، فتفسير القانون الإنساني الدولي يجب أن يظل في حدود المعقول، في حين أن جوهر هذه النظم يتمحور في حماية المدنيين أثناء المواجهات العسكرية. وتوضح اللجنة، وخلافا لمواقف إسرائيل الرسمية، أن من غير الكافي استخدام المصطلحات القضائية الصحيحة بشكل رسمي فقط، بل يجب العمل بما يتوافق مع جوهر هذه النظم، التي تسعى لحماية المدنيين.

وقالت المنظمة إنه بعد عدة أيام على نشر التقرير أجرت رئيسة لجنة الأمم المتحدة لقاء مع صحيفة «هآرتس». ومن ضمن ما قالت في المقابلة: «لا يمكن إلقاء قنبلة بوزن طن في وسط حي سكني» وهذه أقوال واضحة وحادة ولا حاجة لللب في مجال الحقوق أو فلسفة الأخلاق من أجل فهم مدلولاتها، تماما كما أنه لا حاجة لللب جامعي رفيع في الهندسة أو للخبيرة العلمية كحقق أداء في سلاح الجو كي تدرک ما يعنيه القنبلة كهذه في قلب منطقة مدنية مكتظة. هناك أומר لا يمكن لأي نض قضائي أن يشرّعها، وثمة أنماط لاستخدام القوة العسكرية من الجدير ألا يحاول أي مختص بالقانون الدولي الدفاع عنها.. إن هذا الصوت الواضح، صوت المنطق والقانون والأخلاق قد سمع. ولم يتبق الآن إلا التساؤل عما إذا كان أحد ما في مستوطنات الحكم الإسرائيلي الحكومة، ووزارة العدل، الكنيسة، قيادة الأركان، النيابة العسكرية- قادرا على سماع أو رؤية الحقيقة البسيطة، في غزة يعيش بشر.

كما تطرقت اللجنة إلى ثلاث مسائل جرى من خلالها ترسيم مسبق للسياسة التي تناقض أحكام القانون الإنساني الدولي: غارات جوية على منازل سكنية، وهدم ممنهج لليوت بخصوصا في المناطق المحاذية للخط الأخضر، واستخدام الأسلحة غير الدقيقة في مناطق مأهولة باكتظاظ. وقالت اللجنة إنّها ترى أن هذه الوسائل القتالية، والتي تشير إلى سياسة واسعة بخصوص القتال عموما، قد صدقت لدى المستويات الأعلى.

وشدّدت اللجنة على أن مسؤوليّة هذه المستويات لا تتلخّص بترسيم السياسات بل تتعدها إلى الامتناع عن وقف أو إحداث تغييرات في استخدام هذه الوسائل، التي ثبت - فور ممارستها- أنها تلحق مسا واسبغا بالمدنيين. وتشير هذه المسلكيات إلى أن هذا المش كان مطبقا للسياسة التي انتهجتها إسرائيل، وفي هذا السياق، تنطرق اللجنة بشكل خاص إلى إطلاق النار المكثّف من الجوّ والبر أثناء العمليات التي جرت في حي الشجاعية ورفع، بعد حالتين الحق فيها فلسطينيون الذي جنود: فقد استمرّ تفجير البيوت وإطلاق نيران المدفعية لساعات طويلة، وسرعان ما تكشّف المش الشاسع الذي لحق بهذه المناطق. وزعم ذلك، لم تتم أيّ جهة بتحرّك ساكن من أجل وقف إطلاق النيران. وعلى هذا النسق، تطرقت اللجنة إلى اندعام فاعلية وجدوى التحذيرات، والتي أضحت هي الأخرى الحق فيها فلسطينيون الذي جنود: فقد استمرّ تفجير البيوت منذ أيام الحرب الأولى بعد وقوع عيد يان فووق رؤوس ساكنيها. وهنا أيضا واصل الجيش الإسرائيلي اتباع الطرق نفسها من أجل تحذير السكان والتعامل مع التحذيرات بأنّها ذات جدوى، في حين لم تتم القيادة السياسية والعسكرية بأيّ شيء من أجل تغيير الوضع.

جهاز التحقيق الإسرائيلي فمطل

لفتت بتسليم أيضا إلى أن اللجنة نوهت بان إسرائيل اتخذت خطوات كثيرة من أجل تحسين جهاز التحقيق فيها، ومن أجل

إن إسرائيل لم تسعج لأعضاء اللجنة بالدخول إلى القطاع، إلا أنها توضح أنه في حال كانت هذه الأمور صحيحة، فمن الواضح أن هذه الاعمال ليست قانونية. مع ذلك، تشدّد اللجنة على أنه في حال صدقت ادعاءات إسرائيل، فإن هذا لا يغيّر من واجباتها المتعلقة بالتصرف وفقا للقانون الإنساني الدولي، وبدا، فإن اللجنة رفعت ادعاء إسرائيل القائل بأن هناك كان مبرزا لقياسا بمفجع حماس، وقد أوضحت أنه ليس بالإمكان بأي شكل من الأشكال تبرير مثل هذا الرذ المتطرف والهدام والفتاك الذي بدر عن إسرائيل.

كما أشارت بتسليم إلى أنه منذ إقامة اللجنة الأممية تركّز جُل النقاش العام في إسرائيل في سياق عملها وفي هوية أعضائها، وفي عمل مجلس حقوق الإنسان عموما ومصادر المعلومات التي تستند إليها اللجنة وما شابه، ويكاد النقاش العام يخلو من أي تطرق إلى مضامين التقرير ونتائجها، وفي طليعة ذلك أن إسرائيل لم تبذل ما يكفي من الجهد لحماية المدنيين أو المواقع المدنية، وأن اللجنة رفضت ادعاء إسرائيل بأن الجيش اتخذ تدابير وقائية كافية، تشدّد كثيرا عن تلك التي يطيلها القانون الإنساني الدولي، من أجل حماية المدنيين في غزة. وأشارت اللجنة إلى عدّة حالات تعزير عن قرارات ذات صلة بالسياسة المتبعة، والتي لم توجه فيها نيران الجيش صوب أهداف عسكرية. وقضت اللجنة بأن طرق القتال هذه لا تستوي مع واجب كل الأطراف المتحاربة إتباع تدابير حذر من أجل حماية المدنيين. أو على الأقل تقليص المش بهم للحذ الأدنى، في منطقة سكنية مكتظة مثل هذه.

الرفيعين، اللادين وضعا السياسة واللادين يتحفلان المسؤولية عن نتائجها الفتآكة. وتطرّق التقرير إلى يهدين اثنين: المسؤولية عن إقرار سياسة غير قانونية والامتناع عن وقف تطبيق أوامر أو تعليمات، حتى بعد اتضاح نتائجها الفتآكة.

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdrop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 – 2 – 2966201

فاكس: 00970 – 2 – 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي